المركز الدولي
للعدالة الانتقالية
صفحة الانترنت: www.ictj.org بريد الكتروني: info@ictj.org
العنوان البريدي: USA 20 Exchange Place, 33rd Floor New York, NY 10005
تلفون: 1.917.438.9300 فاكس: 1.212.509.6036

وثائق مترجمة

مارس/آذار 2004

لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية

مبادئ "فراتي" التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق

مقدمة

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية على مساعدة البلدان الساعية إلى محاسبة المسؤولين عن الفظائع الجماعية أو انتهاكات حقوق الإنسان. ويعمل المركز في مجتمعات خرجت لتوها من مرحلة الحكم القمعي أو الصراع المسلح، إلى جانب البلدان الأخرى التي لم تُحسم فيها بعد صور الظلم التاريخي والانتهاكات المنهجية. ويقدم المركز معلومات مقارنة وتحليلات قانونية وسياسية، ويقوم بالتوثيق وإجراء البحوث الاستراتيجية للمؤسسات المعنية بالعدل وتقصي الحقائق وللمنظمات غير الحكومية والحكومات وغيرها. كما يساعد المركز على وضع استراتيجيات العدالة الانتقالية التي تتألف من خمسة عناصر أساسية، وهي: مقاضاة المرتكبين، وتوثيق الانتهاكات من خلال الوسائل غير القضائية مثل لجان تقصي الحقائق، وإصلاح المؤسسات التي تنتهك حقوق الإنسان، وتقديم التعويضات للضحايا، وتعزيز المصالحة. ويكرس المركز جهوده لبناء القدرات المحلية، ودعم مجال العدالة الانتقالية الناشئ بوجه عام، ويعمل على تحقيق هذا الغرض بالتعاون الوثيق مع المنظمات والخبراء في شتى أنحاء العالم.

مركز التنمية الديمقراطية في غانا

"مركز التنمية الديمقراطية في غانا" هو مركز بحثي مقره مدينة أكرا في غانا، وهو يكرس جهوده لتعزيز المجتمع والحكم على أساس سيادة القانون وفرض الضوابط المناسبة على سلطة الدولة والنزاهة في الإدارة العامة. ويبذل المركز جهودا مستفيضة في مجال العدالة الانتقالية، حيث يدعم إجراءات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في غانا، كما يقوم بدور ريادي في إنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية التي تدعم العمليات الانتقالية والإجراءات الرامية لتحقيق المصالحة في غربي إفريقيا. ويعتزم مركز التنمية الديمقراطية في غانا أن يتولى زمام القيادة في مجال إجراءات العدالة الانتقالية لإتاحة منتدى ملائم وتهيئة الفرص اللازمة لتبادل الأفكار والدروس المستفادة على المستوى دون الإقليمي، إلى جانب تعزيز بناء قدرات منظمات العدالة الانتقالية في تلك المنطقة من إفريقيا.

تحالف العدالة الانتقالية

من أهداف المركز الدولي للعدالة الانتقالية المساعدة على بناء وخلق وتحفيز ودعم شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأفراد المنخرطين في مجال العدالة الانتقالية لتعزيز تبادل الأفكار والخبرات عبر الأقاليم المختلفة ودعم منظمات العدالة الانتقالية. ويتولى المركز تنسيق أنشطة تحالف العدالة الانتقالية، وهو شبكة عالمية من مجموعات العمل والمنظمات والأفراد الذين يُعنون بالعدالة الانتقالية، مثل مجموعة العمل المختصة بإدارة لجان تقصي الحقائق التي تتألف من المدراء التنفيذيين (ومنهم الأمناء التنفيذيون الحاليون أو السابقون، ومدراء الوحدات، إلخ) بلجان تقصي الحقائق الحالية أو السابقة. وقد أكدت المباحثات الخاصة بإدارة لجان تقصي الحقائق مراراً على حقيقة معلومة للجميع، وهي أن المنظمات غير الحكومية تعد طرفاً فاعلاً بالغ الأهمية في أي عملية لتقصي الحقائق. ونتيجة لذلك، عقد المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤتمرا أعد خصيصا لاستكمال المباحثات الخاصة بإدارة لجان تقصي الحقائق مع المشاركين الذين ينتمي أغلبهم إلى قطاع المنظمات غير الحكومية. وقد تعامل هؤلاء المشاركون مع عمليات تقصي الحقائق في عدد من البلدان، مثل تيمور الشرقية وغانا وكينيا وباراغواي وبيرو وسيراليون وجنوب إفريقيا. وتعتمد هذه الورقة أساسا على تجارب هؤلاء المشاركين وإحاطتهم بدقائق الأمور واقتراحاتهم (التي نوقشت في بيلاجيو في إيطاليا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2003).

تأليف هذه الورقة

المؤلفة الرئيسية لهذه الورقة هي كريستن ماكوناتشي، وإن كان جميع المشاركين في مؤتمر بيلاجيو قد ساهموا في تأليفها؛ فقد استمعت كريستن إلى كل ما قُدِّم في المؤتمر من تقارير وما دار من مناقشات، وشاركت فيها، وقامت بتدوين ملاحظات مستفيضة، ووجهت إلى المشاركين أسئلة عويصة، ثم صاغت ملاحظاتها في آخر الأمر على هيئة هذه الورقة. كما تضمن المؤتمر جلسات إضافية خصصت لبحث أقسام هذه الورقة. وفي جلسة منها عكف كل من لويس بيكفورد وكريستن ماكوناتشي وفرانكلين أودورو

وصمويل أوبوكو-أجياكوا وجورج ساربونج بصياغة المسودة الأساسية الأولى، ثم قاما بإدارة المناقشة مع المشاركين الآخرين. وقام لويس بيكفورد وفرانكلين أودورو بإدخال بعض الإضافات المكتوبة، إلى جانب المشاركين المذكورين في متن الورقة. كما أدلت بريسيلا هينر بتعليقات مفيدة للغاية على المسودات الأولى. وقامت سارة روتليدج ولويس بيكفورد بتحرير الوثيقة في مجملها.

كلمة شكر

نتقدم هنا بالشكر إلى وكالة التنمية الدولية الكندية على الدعم الذي قدمته لإعداد هذه الورقة، من خلال المساهمة في تغطية تكاليف السفر في إطار المشروع العالمي لتحالف العدالة الانتقالية بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، كما نشكر مؤسسة روكفلر على السماح لنا باستخدام مركز الدراسات والمؤتمرات في بيلاجيو. وفي أثناء الفترة 2003-2004 عقد المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بالاشتراك مع لجنة مؤسسة روكفلر في بيلاجيو، سلسة من ثلاث مؤتمرات في مركز "فراتي" كان محورها هو "الحوار العالمي حول العدالة الانتقالية". وقد انبثقت بعض جوانب هذه الورقة عن المؤتمر الثاني في تلك السلسلة، الذي عقد في مركز الدراسات والمؤتمرات في بيلاجيو بإيطاليا في الفترة 5-10 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 تحت عنوان "لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية". كما يود المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومركز التنمية الديمقراطية أن يتوجها بالشكر إلى إلزا إسبانيا على ترتيب سفر المشاركين، وإلى ليديا بوسيري وكيلي ماديل على الجهود التنظيمية الإضافية. كما نود أن نعبر عن تقديرنا للدعم والمناقشات المفيدة التي تمت مع سوريتا ساندوشام وداينا كاننينغهام طوال سلسلة الحوار العالمي. كما نشكر جيانا تشيللي ولورا بوديو في بيلاجيو على جهودهما الأساسية لإنجاح المؤتمر، ونشكر طاقم العاملين في برنامج مؤسسة روكفلر في بيلاجيو.

تصدير

لجان تقصي الحقائق هي هيئات تحقيق مؤقتة مرخص بها رسميا، يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم فترة سابقة من القمع أو الصراع أو الفظائع أو الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ومعالجة ما يستوجب العلاج منها. وهي هيئات غير قضائية يتم إنشاؤها لمدة محددة سلفا، وتصدر في نهاية هذه الفترة تقريراً عن النتائج التي توصلت إليها يضم اقتراحاتها وتوصياتها للإصلاح في المستقبل. وتعرف لجان تقصي الحقائق بمسميات عدة، مثل "اللجنة الوطنية المعنية بالمختفين" (الأرجنتين)، و"اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" (شيلي) و"لجنة المصالحة الوطنية" (غانا)، و"لجنة التوضيح التاريخي" (غواتيمالا)، و"لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة" (تيمور الشرقية)، و"لجنة الحقيقة والمصالحة" (بيرو وسيراليون وجنوب إفريقيا).[1]

واليوم يبدو أن لجان تقصي الحقائق ما فتئت تزداد عدداً وانتشاراً؛ إذ تتضمن اتفاقيات السلام بصورة متزايدة مقترحات لإنشاء لجان لتقصي الحقائق للمساعدة على التعامل مع آثار وويلات الصراعات الماضية. كما أن الانتخابات التي تحدث تغيرات كبيرة فيما يبدو (حتى ولو لم تؤد إلى "تغيير النظام الحاكم" بالمفهوم التقليدي) كثيراً ما تحدو بالحكومات الجديدة ومنظمات المجتمع المدني إلى اقتراح إنشاء لجان لتقصي الحقائق، أملا في أن تساعد اللجنة على الوقوف على أنماط الانتهاك وتسليط الضوء عليها، والتوصل إلى أشكال جديدة للمصالحة، وإعطاء الضحايا الفرصة للتعبير عن أنفسهم، و/أو وضع توصيات قوية للإصلاحات والتحسينات المؤسسية في ظل حكومة جديدة، وهي الحكومة التي كثيرا ما تعلن التزامها بالديمقراطية والشفافية. ولكن حتى في البلدان التي ليس فيها التزام ظاهري بالتغيير الديمقراطي (كما في بورما) نجد أن النشطاء وأحزاب المعارضة السياسية يعربون عن رغبتهم في تكوين لجان تقصي الحقائق. وفي أثناء كتابة هذه الورقة، كانت فكرة لجان تقصي الحقائق مطروحة للمناقشة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإندونيسيا وكينيا وليبريا والمغرب وباراغواي، وربما في العديد من البلدان الأخرى أيضا.

وعلى الرغم من الشعبية التي تتمتع بها هذه اللجان حاليا، فمن الأنسب أن نعتبرها استراتيجية من عدة استراتيجيات تكميلية للتعامل مع تركة الانتهاك والعنف. وتتضمن لجان تقصي الحقائق إجراءات مقاضاة المرتكبين بتحريك الدعوى الجنائية ضدهم، ووضع برامج لإنصاف وترضية الضحايا والناجين (بما في ذلك التعويضات)، والقيام بمشروعات تكريماً لذكرى الضحايا أو إقامة حوار اجتماعي عن الماضي، والشروع في إصلاحات واسعة النطاق في المؤسسات التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولة عن انتهاكات الماضي (وكثيرا ما تتضمن الشرطة أو الجيش أو قوات الأمن).

وتختلف كل لجنة من لجان تقصي الحقائق عن غيرها، وتعكس كل منها بدرجة أو بأخرى السياق الوطني الذي توجد فيه. ولا يوجد "علم" معين مختص بلجان تقصي الحقائق، ولا ينبغي أن يكون هناك مثل هذا العلم. إذ يجب على الأطراف الوطنية الفاعلة – مثل الجمعيات المعنية بالضحايا والزعماء الديمقراطيين والمنظمات غير الحكومية والضحايا بصفتهم الفردية والمؤسسات الدينية، وكثيرين آخرين – التحاور والبت فيما إذا كان من الواجب إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، و*الشكل* الذي يجب أن تكون عليه اللجنة إذا تقرر إنشاؤها.

وفضلاً عما تقدم، فإن تطور لجان تقصي الحقائق، خصوصا على مدى العقدين الماضيين، قد أثمر عن دروس مقارنة مفيدة. وعلى الرغم من وجود طرق شتى لتصور شكل لجنة تقصي الحقائق، فإن هذه الدروس يمكن أن تساعد من يدعون إلى إنشاء لجان جديدة لتقصي الحقائق أو يعملون معها على تحديد "أفضل الممارسات"، وربما على التعلم من الأخطاء ونماذج النجاح التي نجدها عند من اختاروا طريقا مشابها أو مناظراً للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي.

---

[1] هناك قدر كبير من الكتابات عن لجان تقصي الحقائق؛ ولإلقاء نظرة عامة عليها يمكن الرجوع إلى كتاب بريسيلا هينر "حقائق لا تحتمل الوصف"، نيويورك، روتليدج 2001. انظر أيضا "العدالة الانتقالية: كيف تتعامل الديمقراطيات الناشئة مع النظم السابقة؟"، تحرير نيل ج.كريتز، ج 1-3، واشنطن دي سي، مطبعة المعهد الأمريكي للسلام، 1995. ومن أفضل وأدق التحليلات للجان تقصي الحقائق كتاب "التعامل مع الماضي: فهم لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا"، تحرير ديبرا بوسيل وغريم سيمبسون، جوهانسبرغ: مطبعة جامعة ويتووترزراند، 2002.

وعادةً ما تكون لجان تقصي الحقائق هيئات رسمية تنشئها الدولة؛ إلا أن المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعنية بالضحايا تأتي في طليعة الجهود الرامية لإنشاء هذه اللجان، وكثيرا ما يعتبر دور المنظمات غير الحكومية عاملا فاصلا في نجاحها. وعلى الرغم من عدم وجود رد فعل موحد في المجتمع المدني تجاه لجان تقصي الحقائق – فبعض المنظمات غير الحكومية تدعمها، والبعض الآخر ينتقدها، بل إن البعض الآخر يحشد الجهود لمعارضتها – فإن المنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني ظل دوماً من المحاورين الرئيسيين إبان تشكيل أي لجنة لتقصي الحقائق وخلال فترة بقائها؛ وقد وُصف المجتمع المدني بأنه "مكون أساسي" في أي لجنة لتقصي الحقائق[2] بفضل قدرتها على المشاركة في هذه العملية في كل مراحلها وتحسينها، بدءا من مراحل الحوار الأولي وحتى تنفيذ التوصيات.[3]

وفي بعض الحالات - وخصوصا عندما يطالب المجتمع بالكشف عن الحقائق بينما يفتقر الزعماء الحكوميون للإرادة السياسية - فإن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني تسعى إلى تكوين لجان "غير رسمية" لتقصي الحقائق. ففي أوروغواي، كان التقرير المعنون Uruguay: Nunca Más الصادر عن منظمة SERPAJ (Fundación Servicio Paz y Justicia) ("خدمة السلام والعدالة") "أكثر شمولاً ودقة وأوسع انتشاراً من التقرير الحكومي الهزيل الذي لم يكد يسمع به أحد".[4] وفي غواتيمالا لم تصدق الحكومة رسميا على تقرير "مشروع استعادة الذكرى التاريخية" Guatemala: Nunca Más، لكن هذا التقرير سجل أقوال أكثر من ستة آلاف ضحية وشاهد، وكان له تأثير كبير في الجهود التالية للجنة تقصي الحقائق الوطنية الرسمية، التي سُمّيت "لجنة التوضيح التاريخي".

والهدف من هذه الورقة هو تقديم بعض المبادئ التوجيهية الأساسية إلى المنظمات غير الحكومية التي من المرجح أن تشارك في لجان تقصي الحقائق الرسمية التي تنشئها الدولة في المراحل الانتقالية السياسية. كما يهدف إلى تقديم طائفة من التوصيات المفيدة والمبادئ التوجيهية الممكنة للمنظمات غير الحكومية في البلدان التي بات من المؤكد أو من المرجح بشدة أن يتم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق فيها.

وتخاطب هذه الورقة المنظمات غير الحكومية في المقام الأول؛ حيث أن أغلب المشاركين في إعدادها ينتمون أساسا إلى قطاع المنظمات غير الحكومية. ولكن هذه الورقة سوف تكون مفيدة أيضاً لجمهور أعرض بكثير من هذا القطاع، بما في ذلك المنظمات المعنية بالضحايا والمنظمات الدينية الساعية إلى تحقيق العدالة أو المصالحة، والمسؤولون في أنظمة الحكم الديمقراطية الذين يشاركون في إنشاء اللجان، ولجان تقصي الحقائق ذاتها.

وقد انبثقت هذه الورقة أصلاً عن محادثات استغرقت أربعة أيام بين مجموعة صغيرة من الأشخاص (انظر الملحق الذي يبين قائمة المشاركين) الذي اشتركوا بصورة مباشرة في لجان تقصي الحقائق (غانا وبيرو وسيراليون وجنوب إفريقيا) أو يتوقعون الاشتراك في لجان لتقصي الحقائق في المستقبل القريب (كينيا وباراغواي). كما شارك في هذه المحادثات عدد من المسؤولين والعاملين السابقين بأربع من لجان تقصي الحقائق (بيرو وتيمور الشرقية وسيراليون وغانا) إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة "ويتنس" (الشاهد)). وقد طُلب من المشاركين في مؤتمر بيلاجيو الإجابة على السؤال التالي: "ما النصيحة التي يمكن أن تقدمها لزملائك من العاملين في المنظمات غير الحكومية في البلدان التي نشأ فيها زخم قوي لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق؟"

ملاحظة شكلية

تنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام مرتبة ترتيباً زمنياً: ما قبل إنشاء اللجنة وفي أثنائها وما بعدها. ويلاحظ أن لجان تقصي الحقائق التي أنشئت حتى اليوم تتبع أنماطا زمنية متشابهة من حيث النمو والتطور. بيد أن اتباع نهج زمني صارم يقترن بخطر الإيحاء بأن لجنة تقصي الحقائق هي مؤسسة محددة سلفا وُضعت لها

---

[2] بريسيلا هينر "حقائق لا تحتمل الوصف"، نيويورك، روتليدج 2001، ص 34.

[3] "يجب أن نؤكد على المساعدات التي لا تقدر بثمن التي تلقتها اللجنة من منظمات حقوق الإنسان". اللجنة الأرجنتينية المعنية بالمختفين، تقرير اللجنة الوطنية الأرجنتينية المعنية بالمختفين"، نيويورك: فارار شتراوس جيرو، 1986، ص. 429.

[4] د. أ. كروكر، "الجان تقصي الحقائق والعدالة الانتقالية والمجتمع المدني"، في "الحقيقة في مقابل العدالة: الفعالية المعنوية للجان تقصي الحقائق في جنوب إفريقيا وغيرها"، تحرير روبرت روتبرغ ودينيس طومسون، برينستون: برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2000.

خريطة أو دليل مسبق مما يستوجب التنفيذ "الصحيح" لمهامها. لكن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق يتوقف بالأحرى على طائفة من العوامل التي لا يمكن تحسبها مقدما؛ وهناك نماذج عديدة من هذه اللجان لم يُخترع الكثير منها بعد، أو حتى يخطر على البال.
كما أن هناك خطراً آخر يكمن في احتمال تجزئة العملية التي يفضل النظر إليها على أنها عملية معقدة ترتبط أجزاؤها بعضها ببعض زمنيا. فمن المهم مثلا دراسة النتائج المرغوبة للجنة تقصي الحقائق أثناء وضع التفاصيل الأولية لإنشائها.

ملاحظة حول العنوان

عقد المؤتمر الذي انبثقت عنه هذه الورقة في مركز "فراتي"، وهو مبنى صغير كان ديرا في السابق ويقع في أرض الضيعة التي تملكها مؤسسة روكفلر في بيلاجيو بإيطاليا. وبفضل الرعاية الكريمة والعناية البالغة التي قدمها العاملون بمركز فراتي تمكن المشاركون من التفرغ لوضع التصور الأولي الذي قامت عليه هذه الورقة، بما في ذلك المناقشات التي دارت في "مكتبة روبرتو تشيلي التذكارية". كما أعجب المشاركون بالموقع نفسه إلى حد أنهم اتفقوا على إدراج اسمه في عنوان الورقة.

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

يستخدم مصطلح "المجتمع المدني" في هذه الورقة كمصطلح نظري يشير إلى طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة السياسية وغير السياسية (مثل منظمات القاعدة الشعبية العريضة والمنظمات الدينية والجامعات، إلخ)؛ أما مصطلح "المنظمات غير الحكومية" فالمقصود منه المنظمات المنشأة رسميا المعترف بها من جانب الحكومة وعامة الناس.[5]

[5] انظر نعومي روت-أريازا، "المجتمع المدني في سياق إجراءات المحاسبة"، في "العدالة فيما بعد الصراع"، تأليف م. شريف بسيوني، ناشرون عبر الحدود، 2002.

الفهرس

أولا: انتظاراً لإنشاء لجان تقصي الحقائق

أ. نظرة عامة

ب. تقييم مطالبة المجتمع بإنشاء اللجان

1. إقامة الحوار
2. تعريف أو تحديد المطلب الاجتماعي
3. وضع التصور الخاص بكيفية المشاركة

ج. التشاور والتعاون

1. تحديد المبادرات القائمة وتعيين جوانب التعاضد بينها
2. المشاركة المباشرة في إنشاء اللجنة
3. إنشاء اللجنة وتحديد صلاحياتها واختيار أعضائها
4. وضع آليات التشاور وكسب تأييد المجتمع المدني
5. ضمان مشاركة المجموعات الرئيسية
6. إدراج منظور قضايا "النوع" (أي الذكر أو الأنثى) كمحور مشترك في جميع جوانب اللجنة

د. الاتصال والإعلام

1. تحديد مصادر المعلومات
2. تطبيق إجراءات جمع المعلومات
3. المشاركة المنسقة مع أجهزة الإعلام

هـ. وضع تصور لدور اللجنة على المدى الطويل

1. بناء الصلات مع آليات العدالة الأخرى
2. دراسة التشريعات المقارنة
3. موازنة التوقعات الطموحة
4. الإعداد لجهود المتابعة

ثانيا: العمل مع لجان تقصي الحقائق

أ. نظرة عامة

ب. إقامة العلاقات

1. بحث دقائق علاقات العمل
2. إشراك المنظمات غير الحكومية
3. وضع البروتوكولات والاتفاقات الخاصة بتبادل المعلومات
4. إعادة رسم استراتيجيات المشاركة

ج. المعلومات

1. إدارة المعلومات
2. نشر المعلومات

د. توقع المشاكل

1. دعم المجتمع المدني
2. التمويل والهوية المؤسسية
3. هجرة العمالة

هـ. تصور المستقبل

1. تحاشي مخاطر التفكك

2. التخطيط والتقرير النهائي

ثالثاً: مرحلة ما بعد اللجنة

أ. المشاركة في إعداد التقرير النهائي وتقييم اللجنة

1. كتابة التقرير النهائي
2. وضع استراتيجيات لدعم الضحايا وتمكينهم والدعوة لمساندتهم
3. تقييم التأثير
4. تقييم دور المنظمات غير الحكومية

ب. التطلع إلى المستقبل

1. تحقيق التناغم بين الأهداف الجديدة
2. الانتقال إلى الإصلاحات المؤسسية
3. تطوير مجالات للأنشطة المستقبلية
4. رصد تنفيذ التوصيات

رابعاً: خاتمة

ملحق نبذة عن المشاركين في المؤتمر

لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية:
العلاقة الأساسية
مبادئ "فراتي" التوجيهية
للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق

أولاً: انتظاراً لإنشاء لجان تقصي الحقائق

أ. نظرة عامة

يمكن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصورة أعم القيام بدور حيوي في الفترة التي تسبق إنشاء لجان تقصي الحقائق، وذلك من خلال تعبئة الرأي العام والاشتراك في عملية تقصي الحقائق، ووضع أو تعزيز نطاق اختصاصات اللجنة وهيكلها التنفيذي؛ والعمل على ضمان تمتع اللجنة بالمصداقية والمشروعية في عيون المجتمع الوطني والدولي. وتشتمل هذه المشاركة على صياغة القوانين أو تعزيزها، وفتح الحوار في المجتمع، وتحديد عملية تقصي الحقائق برمتها والمساعدة فيها.

ب. تقييم مطالبة المجتمع بإنشاء اللجان

1. إقامة الحوار

كما أشرنا في التصدير، فإن هذه الورقة موجهة أساسا إلى المنظمات غير الحكومية في البلدان التي بات من المرجح أو من المؤكد إنشاء لجان لتقصي الحقائق فيها. إلا أنه من الضروري للمنظمات غير الحكومية أن تعمل على تحفيز أو تسهيل أو المشاركة في إقامة حوار وطني حول "مبررات إنشاء لجنة تقصي الحقائق". ويتناول هذا الحوار على وجه التحديد السؤالين التاليين: هل ستلبي لجنة تقصي الحقائق مطلباً محدداً (وهل المقترحات القائمة في هذا الصدد تسعى للاستجابة لهذا المطلب)؟ وهل هناك بدائل أخرى قد تكون مناسبة أكثر منها؟

تتوقف الإجابة عن هذه الأسئلة على القوى المحركة الاجتماعية والتاريخية والسياسية السائدة في المجتمع المعني، إلى جانب مطالب وقرارات السكان المحليين والمجتمع وصانعي القرار. وقد قامت لجان تقصي الحقائق بأدوار هامة في العديد من المجتمعات.

وحيث أن لجان تقصي الحقائق تعد بمثابة أدوات للمساءلة خلال المراحل الانتقالية، فقد أسهمت في تحقيق الشفافية والمساءلة، وساعدت على دعم سيادة القانون. وقد يكون من الأسباب التي تدعو إلى إنشاء لجان تقصي الحقائق مطالبة الضحايا بالتصدي لتركة من الصمت، والاعتقاد بأن إماطة اللثام عن الماضي يجعل المجتمع أقدر على بناء مستقبل مستقر وديمقراطي، والرغبة في تهيئة قضايا معينة تمهيداً لتحريك الدعوى القضائية، أو ضرورة إتاحة الفرصة للضحايا للتحدث عما جرى لهم، أو بناء قاعدة صلبة من الحقائق لوضع برامج التعويض والإنصاف من خلال الشروع في الإصلاح المؤسسي على نطاق واسع، أو السعي لطي صفحة الماضي بصورة حاسمة من خلال الاعتراف الرسمي بالانتهاكات أو الفظائع التي ارتكبت في فترة سابقة.[6]

ومن ناحية أخرى، قد لا يكون إنشاء لجنة تقصي الحقائق ممكنا، مثلما يحدث عندما لا يطالب أحد بإنشائها، أو عندما يشعر الضحايا أو المنظمات غير الحكومية أو غيرها بأن اللجنة ليست هي الوسيلة

[6] للرجوع إلى مجموعة من المناقشات حول أسباب إنشاء لجان تقصي الحقائق، انظر "التعامل مع الماضي"، تحرير أليكس بورين ورونيل شيفر، كيب تاون: معهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا، 1997.

المناسبة للتعامل مع الموقف، أو عندما تهيمن الجهات التابعة للدولة على مساعي إنشائها فلا تترك فرصة تذكر للمجتمع المدني للمشاركة الحقيقية.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تستغل الفترة التحضيرية في تعبئة الرأي العام وتوعيته بضرورة إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، وتحديد شكلها، والدفاع عنها، وتجنب احتمالات زعزعة الاستقرار التي تنطوي عليها عملية تقصي الحقائق. وحتى لو اتخذ قرار إنشاء لجنة تقصي الحقائق بدون نقاش عام، فإن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تقوم بدور حيوي من شأنه أن يحول تلك البادرة السياسية إلى أجندة وطنية، من خلال التشجيع على إجراء مناقشات علنية مع العديد من الأطراف الفاعلة، على أن تُمثل مختلف الأطراف المعنية في هذه المناقشات. وهذا ما حدث في غانا من خلال جهود مركز التنمية الديمقراطية. أي أن أي حوار يتم في هذه المرحلة يجب أن تدخل فيه مختلف الأطراف الفاعلة وجماعات المصالح ضمانا للمشاركة الواسعة من جانب المجتمع.

العوامل التي تسهم في إنجاح لجان تقصي الحقائق:

- *وجود مطلب اجتماعي واضح ومحدد:* أي أن يرى الضحايا وصناع الرأي الأساسيون أن إنشاء لجان تقصي الحقائق جزء من مسعىً أوسع نطاقاً للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.
- *الإرادة السياسية:* التأييد القوي من جانب القيادات الحكومية الرئيسية لإنشاء لجان تقصي الحقائق.
- *إحكام صياغة الصلاحيات والاختصاصات:* أي أن يسمح القانون الذي تنشأ اللجان بموجبه بالتحقيق الصارم في ما حدث في الماضي.
- *المعلومات المتاحة:* تقديم المنظمات غير الحكومية وغيرها معلومات موثوقاً بها لمساعدة اللجنة على البدء في التحقيقات.
- *توافر الموارد الكافية:* توافر الميزانية والعاملين والقدرات المهنية اللازمة لأداء مهام اللجنة.

2. تعريف أو تحديد المطلب الاجتماعي

لكي يتم تحديد ما إذا كان إنشاء لجنة تقصي الحقائق في ذاته أمرا ملائما أم لا، ثم تحديد الشكل المناسب للجنة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بإجراء بحوث أساسية للتعرف على الآراء السائدة لدى الجماهير بطرق متعددة، منها استخدام استطلاعات الرأي العام، وورشات العمل، والندوات، والمناقشات التشاورية، و/أو مجموعات التركيز على موضوعات محددة. وقد ترغب المنظمات غير الحكومية في تنظيم أنشطة عامة ومؤتمرات صحفية للمساعدة على تركيز اهتمامات مجتمع المنظمات غير الحكومية، وتحسين القرارات الخاصة بسياساتها، وخلق الإحساس بالملكية لدى الضحايا وبقية المجتمع. ومثل هذه الأنشطة التعبوية يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة للأمم التي بدأ المجتمع المدني يظهر فيها لتوه على الساحة السياسية المنفتحة حديثا، كما يمكن أن تحرك النشاط الجماهيري، وتسمح بالتطور السريع لمجتمع مدني متماسك تطورا سريعا. ففي تيمور الشرقية، وعقب السقوط السياسي للرئيس سوهارتو مباشرة، أثبتت المظاهرات والمسيرات السلمية أنها أداة فعالة في أيدي المدنيين لتنظيم احتجاجات سياسية علنية لأول مرة في تاريخ الاحتلال الذي دام قرابة 25 عاما. فإذا لم يكن المجتمع المدني الوطني قادرا على تعبئة الشعوب لتلتف حول القضايا الديمقراطية العريضة، فلن يتسنى له أن يضمن المشاركة والتوعية في إطار الحوار المتميز حول العدالة الانتقالية ولجان تقصي الحقائق. أي أنه في هذه المرحلة – وطوال فترة عمل المنظمات غير الحكومية مع لجان تقصي الحقائق - ينبغي أن تمثل المناقشات طائفة واسعة من المصالح والقطاعات.

ولكن قبل سبر الرأي العام، قد يلزم إجراء بعض التوعية الجماهيرية بشأن إجراءات العدالة في المراحل الانتقالية عموما، ولجان تقصي الحقائق خصوصا، أو بشأن مختلف الخيارات المتاحة أمام المجتمعات التي تود التعامل مع العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي. فقد وجدت بعض

المنظمات غير الحكومية في سيراليون مثلا أن بعض الأفراد رفضوا في بداية الأمر لجان تقصي الحقائق باعتبارها أوروبية المركز، أي "خيار أسهل" يفتقر لأي أهمية ثقافية محلية.[7] وعلى نفس المنوال، كشفت البحوث الأولية التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين أن الرأي العام المحلي يميل بشدة إلى تأييد آليات العدالة الجزائية، بل حتى الانتقام. ولعل هذه النظرة تتغير إذا تبين أن العدالة الانتقالية تمثل نهجا شاملا للتعامل مع الماضي، وأن هناك العديد من السبل لتفسير "العدالة" و/أو إقامتها. ولكن من المهم هنا مراعاة التوجه العام السائد ورأي صناع القرار المحليين، مع التزام الوضوح والصدق بشأن ما يمكن أن تقدمه لجان تقصي الحقائق.

الأسباب التي تدعو للعمل مع في لجان تقصي الحقائق:

- *الخبرة:* المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهم بخبرتها في عمل اللجان.
- *التمثيل:* المنظمات غير الحكومية يمكن أن تضمن تمثيل الدوائر الرئيسية (مثل الضحايا الذين ينتمون إلى القطاعات المهمشة).
- *الدعم:* تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تساعد اللجان على دعم بنيان المؤسسات السياسية الضعيفة.
- *العلاقة المتبادلة:* العمل مع لجان تقصي الحقائق يمكن أن يؤدي إلى تقوية العلاقات المتبادلة من الجانبين.

3. وضع التصور الخاص بكيفية المشاركة

لكي تقوم بين المنظمات غير الحكومية ولجان تقصي الحقائق علاقة تعزز عمل كلا الجانبين، لا بد أن يكون للمنظمات غير الحكومية تصور واضح عن هويتها وهوية اللجنة المقترحة قبل إنشائها. وحتى عندما ترغب المنظمات غير الحكومية في دعم لجنة لتقصي الحقائق، فيجب أن تراعي أنها (أي المنظمات) كيان منفصل عن اللجنة يؤدي دورا يختلف اختلافا واضحا عن دور اللجنة. فالمعروف أن لجان تقصي الحقائق هيئات محدودة تنشأ لمباشرة صلاحيات محددة بوضوح، بينما المنظمات غير الحكومية يمكن أن تنخرط في مجموعة أوسع من الأنشطة، وعادة ما يدوم بقاؤها طويلا بعد انتهاء عمل لجنة تقصي الحقائق. وهذا ما يسمح للمنظمات غير الحكومية بتبني رؤية أشمل لعملية تقصي الحقائق التي تقوم بها اللجنة، وتفادي النهج الانتقائي الذي لا مناص للجنة من الأخذ به، مثلما يحدث عند تحديد نقاط حاسمة للمرحلة الانتقالية، وتعريف أنماط الانتهاك (السياسي أو الجنائي أو الجنسي مثلا). وكلما جاءت مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل لجان تقصي الحقائق في مرحلة مبكرة، كانت هذه المشاركة بناءة ومثمرة، لأنها تتيح نشأة علاقات بين العاملين (أو بعضهم على الأقل) قبل أن يبدأ ضغط العمل وضيق الوقت في تقليص فرص التفاوض والتوصل إلى اتفاق في الرأي.

[7] انظر الملحق، بول جيمس ألن.

دراسة حالة:دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل لجنة تقصي الحقائق في سيراليون

بول جيمس ألن

في فبراير/شباط 1999 بدأت بعض منظمات حقوق الإنسان في سيراليون – مثل المنتدى الوطني لحقوق الإنسان، وهو ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان – حملة لدعوة أي أطراف قد تشارك في محادثات السلام المستقبلية إلى التفكير في إقامة لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة. وتمت مناقشة هذا الرأي والاتفاق عليه في مؤتمر للسلام عقدته منظمات المجتمع المدني الوطني في مدينة فريتاون في أبريل/نيسان 1999. وبعد بضعة أشهر، وبالتعاون مع عدد من الاستشاريين الدوليين، تم إنشاء مجموعة عمل أصبحت بمثابة مقاصة للمعلومات تعمل على تغذية عملية تقصي الحقائق بآراء المجتمع المدني، وعلى ضمان مراعاة أصوات مواطني سيراليون ورغباتهم في تشكيل اللجنة.

وتضمنت المشاورات الإقليمية في المناطق التي أمكن الاتصال بها في سيراليون عقد مؤتمر وطني تشاوري لمناقشة مشروع القانون الخاص بإنشاء "لجنة الحقيقة والمصالحة"، وانتهى هذا المؤتمر إلى إنشاء مجموعات عمل إقليمية في الأقاليم السياسية الأربعة التي تنقسم إليها سيراليون. ونتيجة لهذه الجهود تم إدراج مخاوف المجتمع المدني المتعلقة بشتى القضايا، مثل تشكيل اللجنة وعملية اختيار أعضائها ومدة مباشرتها لوظائفها، في القانون النهائي الخاص بإنشاء اللجنة. ودخل مجلس الأديان المشترك عضوا في المجلس الاستشاري، بينما دخل المنتدى الوطني لحقوق الإنسان عضوا في لجنة اختيار الأعضاء. وكان المجلس الاستشاري يتألف من ثلاثة أعضاء يتعاونون مع منسق اختيار الأعضاء على إدراج المرشحين لعضوية اللجنة في قائمة مختصرة، ثم قامت لجنة اختيار الأعضاء بتصفية هؤلاء ن المناسبين منهم.

ومن العناصر الهامة الأخرى التي أسهم بها المجتمع المدني ما قام به في مجال المعلومات والتوعية العامة. فعلى الرغم من أن بعض الجهود كانت قد بدأت من قبل على صعيد التوعية ونشر المعلومات العامة حول هذه العملية، وذلك في أثناء المشاورات التي سبقت إصدار القانون الخاص بلجنة الحقيقة والمصالحة، فقد اشتد نشاط المنظمات غير الحكومية بعد فبراير/شباط 2000، فاضطلعت أنشطة مختلفة وشاركت في أنشطة أخرى، مثل التوعية ورسم خرائط مناطق الصراع وإجراء البحوث عن الانتهاكات وتحديد الوسائل التقليدية للمصالحة ودور الزعماء التقليديين وتعزيز مشاركة المقاتلين والاهتمام بإدخال النساء والأطفال في برامجها وتوفير الحماية لهم.

ويجب على المنظمات غير الحكومية أن تضع رؤية لكيفية مشاركتها من خلال مناقشة الأهداف والأغراض التي توجه عمل اللجنة. وقد تتضمن أهداف المشاركة (وأهداف عملية تقصي الحقائق بصورة أعم) إتاحة الفرصة للضحايا للتعبير عن أنفسهم في سياق عملية تقصي الحقائق، وإماطة اللثام عن أهوال الفظائع التي ارتكبت في الماضي وإعلانها على الملأ، أو "تضييق مساحة الكذب المسموح به"[8] بشأن الماضي، والقطع برواية تاريخية للأحداث يمكن إدراجها في تاريخ الأمة الرسمي، وترسيخ مبدأ المساءلة من خلال تحديد المسؤولية عن فظائع الماضي، وإعداد الدعاوى القضائية التي سترفع أمام المحاكم، وإرساء علاقات الثقة أو استعادتها (داخل منظمات المجتمع المدني وبين الضحايا والحكومة، والمجتمع المدني والحكومة والضحايا واللجنة المقترحة)، أو تعزيز الأهداف الديمقراطية عموما من خلال رفع مستوى التمثيل العام للمصالح، واتباع إجراءات شاملة لجميع الأطراف في عملية صنع القرار. كما ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تبحث أفضل السبل الممكنة لتعزيز هذه الأهداف في مجال عملها، وكيفية صياغة أهداف لجان تقصي الحقائق بحيث تشمل هذا المجال. ومن ذلك أن تبحث كيف سيتم

[8] "تقليل الأكاذيب التي يمكن تداولها في الخطاب العام دون تمحيص". م. إغناتيف، "رؤية عامة: معتقدات أساسية"، 5 فهرس عن الرقابة 110، (1996).

تشكيل اللجنة، وما الموقع الذي تتخذه؟ وهل هناك مهامٍ إضافية يمكن أن تنهض بها؟ وما الفسحة المتاحة للمنظمات غير الحكومية لدعم عمل اللجنة وإتمامه؟

وقد تؤثر بعض المنظمات غير الحكومية ألا تشارك في جهود لجان تقصي الحقائق، ويتوقف ذلك على أهدافها، ومجال نشاطها، والدوائر التي تخاطبها. وقد لا توافق بعض المنظمات (والجهات المانحة) على لجنان تقصي الحقائق لأنها تراها غير ملائمة أو غير كافية لتلبية احتياجات الضحايا، أو لأنها ترى فيها استنزافاً للموارد الوطنية بلا داعٍ. وقد يشعر آخرون أن لجنة معينة لا تلبي احتياجاتهم بالشكل المقترح لهذه اللجنة تحديداً.

ومن المحتمل أيضاً أن ترغب المنظمات غير الحكومية في تجنب شائبة الارتباط بعملية معيبة؛ إذ يجب أن تسهم عملية تقصي الحقائق التي تقوم بها اللجنة في تعميق الديمقراطية وتعزيزها، فإذا ساور المنظمات غير الحكومية أي شك في ضعف الالتزام السياسي بتحقيق هذا الغرض، فمن الواجب عليها عندئذ أن تدرس بدقة لأي مدى تود المشاركة فيها. ولقد كانت تلك قضية رئيسية بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية في إندونيسيا عندما تبين أن المقترحات الحكومية فيما يتعلق بلجنة تقصي الحقائق لا تعدو أن تكون كلاما منمقاً عن الشفافية والمحاسبة الحقيقية عن جرائم الماضي. ولذلك فإن العديد من المنظمات غير الحكومية سوف تؤثر النأي بأنفسها عن شبهة التحزب السياسي، سواء كان حقيقياً أم متصوراً؛ إلا أن المشاركة البناءة في عمل لجنة ضعيفة لتقصي الحقائق قد يؤدي إلى تحويل بادرة سياسية غير صادقة إلى عملية وطنية قوية.

وعلى المنظمات غير الحكومية قليلة الخبرة أو التي لا عهد لها بالاشتراك في عملية سياسية وطنية واسعة النطاق، أن تنظر في كيفية الاستفادة القصوى من مواردها المحدودة "لتقييم مدى الوفاء بالوعود، ومدى تحويل الكلام إلى حقيقة واقعة".[9] وإذا كانت المنظمات غير الحكومية قد اعتادت العمل من منطلق معارضة الحكومة الوطنية، فعليها أن تتكيف مع هذا التحول، وأن تتعلم المشاركة بدلا من المعارضة.[10] وعليها أيضا أن تتأكد من طبيعة المساهمة التي تريد تقديمها (مثل عملية التوثيق أو المساعدة في البحوث وما إلى ذلك)، وأن تحدد على أي أساس تريد أن تقدم هذه المساهمة.

ج. التشاور والتعاون

1. تحديد المبادرات القائمة وتعيين جوانب التعاضد بينها

لا تنشأ لجان تقصي الحقائق في فراغ اجتماعي وسياسي. ففي البلدان التي تفكر جديا في إنشاء مثل هذه اللجان نجد عموما أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية موجودة أصلا ولديها خطط واستراتيجيات متطورة لمستقبل العمل بها،[11] كما نجد أن البنية الأساسية اللازمة للتحرك في هذه الاتجاهات موجودة في أغلب الأحوال. ولكن نظرا لأن لجان تقصي الحقائق تقوم بتعبئة قدر كبير نسبيا من الموارد وتجتذب الانتباه على المستوى الوطني والدولي، فإنها قد تحول الانتباه بعيدا عن أولويات المنظمات غير الحكومية الموجودة من قبل. وقد يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية وأخرى إيجابية. فمن ناحية، قد تشعر المنظمات غير الحكومية بالإحباط لانحسار بؤرة الاهتمام عن أولوياتها؛ ومن ناحية أخرى، نجد أن المنظمات غير الحكومية التي تختار المشاركة في عمل اللجان قد تتمكن من إدراج أولوياتها واهتماماتها ضمن عمل اللجنة. فبفضل المساعي التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في بيرو في المقام الأول، أدرجت لجنة الحقيقة والمصالحة قضايا المرأة في جميع جوانب عملها، بما في ذلك التدريب واستراتيجيات الاتصال، والمبادئ التوجيهية الخاصة بإجراء المقابلات الشخصية وتدوين

[9] د. أ. كروكر، "لجان تقصي الحقائق والعدالة الانتقالية والمجتمع المدني"، في "الحقيقة في مقابل العدالة: الفعالية المعنوية للجان تقصي الحقائق في جنوب إفريقيا وما وراءها"، تحرير روبرت روتبرغ ودينيس طومسون، برينستون: برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2000.

[10] انظر خوسيه زالاكيت، "إعادة بناء الوحدة الوطنية وتركة انتهاكات حقوق الإنسان"، بيرسبيكتيفاز، ج 2، عدد خاص، سانتياغو، شيلي، 1999، ص. 385-405.

[11] يقل هذا الاحتمال في البلدان التي خرجت لتوها من حرب أهلية طويلة الأمد أو شديدة التدمير، أو في البلدان التي يتسم فيها المجتمع الوطني بالضعف على مر تاريخها والتي تفتقر إلى تقاليد ديمقراطية.

الإفادات، وورش العمل والتوعية الجماهيرية، والتعامل مع قضايا المرأة باعتبارها محورا ممتدا خلال التقرير النهائي بأكمله (وهو التقرير الذي صدر في أغسطس/آب 2003).

أي أن المنظمات غير الحكومية ينبغي أن تحدد أولوياتها القائمة وأن تحاول استيعاب أهداف اللجنة ضمن هذه الأولويات، بدلا من ترك اللجنة تحدد الشروط والمعايير المختلفة؛ فمن الممكن توجيه المبادرات الحالية للمنظمات غير الحكومية نحو مجالات معينة مثل توثيق ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وصياغة الدستور، وحل الصراعات، ودعم الديمقراطية وتقديم الدعم للضحايا. وعلى المنظمات غير الحكومية أيضا أن تحلل بؤر التركيز الجديدة للجنة من أجل الوقوف على كيفية التوفيق (أو عدم التوفيق) بينها وبين عملها. وقد تعمل المنظمات غير الحكومية كوسيط بين اللجنة وأطراف أخرى، وإذا وضعت المنظمات الحكومية رؤية محددة وتمكنت من إبراز قضيتها أمام اللجنة فسوف يؤدي ذلك إلى دعم العملية وتعزيز ناتجها النهائي.[12] إلا أنه من الضروري الحفاظ على مستوى واقعي من التوقعات؛ إذ إن لجنة تقصي الحقائق في آخر الأمر هي عملية قصيرة الأمد – وهي عملية سياسية - والتحقيق الواحد لا يمكن أن يغطي كافة القواعد تغطية شاملة.

2. المشاركة المباشرة في إنشاء اللجنة

من المبادرات التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحددها أو تشرع فيها خلال المرحلة التحضيرية ما يلي:

- وضع الصياغة المبدئية للقوانين المتعلقة بإنشاء اللجنة أو الإسهام في ذلك.
- الدعوة لتحسين القوانين المتعلقة بإنشاء اللجنة (من حيث الصلاحيات وعملية الاختيار مثلا).
- تنظيم اجتماعات للجهات الوطنية الفاعلة لمناقشة أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد.
- عقد مؤتمرات تحضيرية تمهيدا لإنشاء اللجنة.
- تدريب الطاقم الذي سيعمل في اللجنة أو الإعداد لتدريبه (بما في ذلك المدراء التنفيذيون).
- تقديم أو تسهيل الخدمات الاستشارية للضحايا لتهيئتهم للتعامل مع اللجنة.
- تدريب وسائل الإعلام على تغطية أعمال لجان تقصي الحقائق.
- توعية العامة والجهات السياسية الفاعلة.
- إجراء بحوث حول النماذج البديلة بديلة للجان تقصي الحقائق.
- وضع آليات التشاور التي تحتاج إليها اللجنة.
- تحديد أنماط التعاون مع لجان تقصي الحقائق في المستقبل.

ويُعدُّ دور المنظمات غير الحكومية في بذل الضغط والدعوة في المرحلة التحضيرية أمراً بالغ الأهمية لضمان التعبير عن صوت المجتمع المدني في سياق تخطيط اللجنة ورصد عملها وتطوير أدائها، وهو ما يمكن أن يجعل العملية برمتها منزهة عن أي مصلحة حزبية، ويجعلها ملكا للشعب بحق.

فمنذ بدء الحوار بشأن لجنة تقصي الحقائق في جنوب إفريقيا، مثلا، شرع قطاع المنظمات غير الحكومية – بما في ذلك منظمة "العدالة في المراحل الانتقالية" التي يرأسها د.أليكس بورين - في التعاون مع العامة والأحزاب السياسية من خلال سلسلة من المؤتمرات وورشات العمل. وكان هذا الدور الذي قام به المجتمع المدني قيماً للغاية، لأنه خفف العبء بضع الشيء عن أعضاء البرلمان في جهودهم الرامية إلى

[12] يشير هـ. فان دير ميرفي وآخرون إلى إحدى المنظمات غير الحكومية في جنوب إفريقيا مع التعليق التالي: "لو كانت المنظمات غير الحكومية المعنية بحل الصراعات قد انخرطت بدرجة أكبر في وضع التصور الخاص بلجنة الحقيقة والمصالحة، لجاءت أكثر توازنا... فعندما أدركنا إلى أين تتجه اللجنة، كان الوقت قد فات". هـ. فان دير ميرفي، وب. ديوهيرست، وب. هامبر، "المنظمات غير الحكومية ولجان تقصي الحقائق: تقييم التأثير"، بوليتيكون، 26: 1 (1999).

إصدار قانون ربما يزعج حكومة الوحدة الوطنية الائتلافية الهشة المكونة من المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الوطني.[13] فقامت إحدى المنظمات غير الحكومية بصياغة المسودة الأولى للقانون الذي أُنشئت بمقتضاه "لجنة الحقيقة والمصالحة"، وواصلت منظمات أخرى غير حكومية محاولة تعديل مضمون هذا القانون عند عرضه على البرلمان (وخصوصا فيما يتعلق بضمان علنية الجلسات الخاصة بالعفو العام، بدلا من جعلها مغلقة كما كان مخططا في البدء). وفي غانا تمت صياغة إعلان من 12 نقطة أثناء مؤتمر ضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني وغيرهم من الأطراف المعنية (من الجهات السياسية والضحايا والجماعات الدينية)، وأصبح هذا الإعلان بمنزلة الأساس الذي قام عليه القانون الخاص بإنشاء "لجنة الحقيقة والمصالحة"، والذي يتضمن تعديلات جوهرية للتشريع الأصلي الذي كانت حكومة غانا قد وضعته من قبل.

ومع ذلك، فلا يوجد ما يضمن أن تؤدي آراء المنظمات غير الحكومية وأنشطتها إلى تغيير بناء بالفعل. ففي غواتيمالا، نجد أن الاتفاق النهائي الذي أنشئت بمقتضاه لجنة التوضيح التاريخي تضمن نصوصا عديدة سبق أن اعترض عليها المجتمع المدني، مثل حظر تسمية مرتكبي الانتهاكات في التقرير النهائي للجنة.

3. إنشاء اللجنة وتحديد صلاحياتها واختيار أعضائها

طريقة الإنشاء. طريقة إنشاء اللجنة يمكن أن تؤثر على فعاليتها، وتبين مستوى الالتزام السياسي بعملية تقصي الحقائق. فنجاح عملية تحقيق العدالة في المراحل الانتقالية يقتضي توفر الشفافية والالتزام السياسي والحوار العام. فإذا كانت هناك رغبة صادقة في إنشاء لجنة شاملة ومفتوحة، فإن هذه المبادئ كلها توحي بأنه من الأفضل أن يتم إنشاء اللجنة عبر عملية علنية لاتخاذ القرار (من خلال الكونغرس أو البرلمان مثلا)، وليس عبر القرارات التنفيذية. إلا أن تنفيذ هذه العملية من خلال الكونغرس أو البرلمان قد يكون من المستحيل أو غير المحبذ بسبب الضغوط الزمنية أو الصعاب القانونية، وفي هذه الحالة أيضاً يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تعمل على ضمان تحقيق الشفافية والمشاركة في الجوانب الباقية من العملية من خلال فتح حوار وطني يشجع على المشاركة العامة.

[13] المصدر السابق.

دراسة حالة: المنظمات غير الحكومية وعملية اختيار أعضاء اللجنة في جنوب إفريقيا

بعد أن قامت المنظمات غير الحكومية في جنوب إفريقيا بدور بالغ الأهمية في صياغة القانون الخاص بإنشاء "لجنة الحقيقة والمصالحة"، عكفت على صياغة عملية اختيار أعضاء اللجنة على نحو يضمن النزاهة ومشاركة الجميع في هذه العملية؛ وكان القانون الخاص بإنشاء اللجنة ينص على أهلية أصحاب الالتزام القوي بحقوق الإنسان من غير المنتمين للتشكيلات السياسية رفيعة المستوى لعضوية اللجنة بتكليف من رئيس الجمهورية، لكن القانون لم يذكر شيئا خلاف ذلك عن وسيلة الاختيار. فقام ائتلاف من المنظمات غير الحكومية بإعداد مقترح خاص بعملية الاختيار ورفعه إلى وزير العدل عبد الله عمر. وتم قبول المقترح بكامله تقريبا دون تعديل يذكر، وهكذا باتت عملية اختيار أعضاء اللجنة في جنوب إفريقيا تجري بمشاركة قوية من جانب الشعب والمجتمع المدني.

وتم توجيه الدعوة إلى جميع المنظمات والأحزاب السياسية والكنائس وممثلي المجتمع المدني والأفراد في جنوب إفريقي لترشيح المؤهلين لعضوية اللجنة، فطُرحت قائمة بأسماء 299 مرشحا، ثم تولت لجنة مختصة بعملية الاختيار إعداد قائمة مختصرة من المرشحين، ثم عقدت جلسات عامة للمقابلات الشخصية مع المرشحين بطريقة تسمح للعامة بمتابعة عملية الاختيار (إما بصفة شخصية وإما من خلال الإعلام). وفي تلك المرحلة قامت بعض المنظمات غير الحكومية بصورة مستقلة بإعداد نبذات عن سيرة المرشحين لتقييم أهليتهم لعضوية اللجنة. ثم قامت لجنة الاختيار بانتقاء قائمة مختصرة تضم 25 شخصا من بين إجمالي المرشحين، وقام الرئيس مانديلا باتخاذ القرار النهائي في اختيار الأعضاء بالتشاور مع مجلس الوزراء.

واختار الرئيس مانديلا 15 عضوا من القائمة التي أعدتها لجنة الاختيار، إلى جانب عضوين آخرين لم يمرا بعملية الاختيار. وتم تعيين رئيس الأساقفة القس ديزموند توتو رئيسا للجنة، ود. أليكس بورين نائبا للرئيس. وروعي في الاختيار النهائي أن تضم اللجنة أعضاء من الرجال والنساء ومن مختلف الأعراق؛ فكانت اللجنة المؤلفة من 17 شخصاً تضم 7 نساء، و7 أفارقة، و6 من البيض، واثنين من المخلطين، واثنين من أصل هندي.

الصلاحيات. تمثل صلاحيات اللجنة واختصاصاتها أهم وثيقة لوجود اللجنة، حيث تحدد كيفية عملها والأهداف التي تعمل على تحقيقها من خلال تحديد الأطر الزمنية والقانونية والسياسية للتحقيقات التي تجريها. وبصفة عامة يمكن القول بأن أفضل لجان تقصي الحقائق تمارس عملها على خير وجه حينما تتمتع بنطاق واسع من صلاحيات وسلطات التحقيق (مثل سلطات استدعاء الشهود، والتفتيش والضبط، وحماية الشهود)، وصلاحيات تقديم التقارير (وضع التوصيات)، واتساع نطاق التحقيق (في الانتهاكات المراد التحقيق فيها).[14]

وينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تسعى إلى التأثير على صلاحيات اللجنة في هذه المجالات من خلال تحديد المطلب الاجتماعي، والتشاور مع الدوائر الرئيسية المعنية، ودراسة أفضل الممارسات على المستوى الدولي. وبعد تحديد المطلب الاجتماعي وتبين ملامحه، يمكن البدء في بلورة أهداف لجنة تقصي الحقائق والغرض منها وغاياتها النهائية. ومن المفيد أن توافق المنظمات غير الحكومية على صلاحيات اللجنة من البداية، إذ إن بعض الجوانب يستحيل تعديلها في مراحل لاحقة. ففي نهاية التحقيقات الرسمية التي قامت بها لجنة تقصي الحقائق في غواتيمالا، مثلاً، ضغطت بعض المنظمات غير الحكومية على

[14] انظر بريسيلا هينر، "حقائق وراء الخيال"، نيويورك: روتليدج، 2001، ملحق 1، شكل 8: ما الأفضل؟، ص. 335-336. كما تشير هينر إلى أنه فيما يتعلق بتحديد حجم تحقيقات اللجنة، قد يكون من الضروري ومن المناسب أحيانا الحد من صلاحياتها.

اللجنة للإعلان عن أسماء مرتكبي الانتهاكات، الأمر الذي يمثل مخالفة لصلاحياتها واختصاصاتها القانونية.[15]

اختيار أعضاء اللجنة. يمثل أعضاء اللجنة الواجهة العامة للجنة تقصي الحقائق، ومن ثم يقومون بدور مهم في تعزيز مصداقيتها ومشروعيتها. وكثيرا ما تشارك المنظمات غير الحكومية مشاركة وثيقة في البت في عملية الاختيار، بل وفي اختيار الأعضاء في بعض الأحيان. ففي حالة "لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة" في تيمور الشرقية كان ستة من أعضاء اللجنة الوطنية السبعة يتمتعون بخبرة واسعة في العمل مع المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية. وفي جنوب إفريقيا أعدت المنظمات غير الحكومية إجراءات اختيار أعضاء اللجنة وكان لها تأثير كبير في ضمان المشاركة العامة ومشاركة المنظمات غير الحكومية فيها بدرجة ملحوظة في جميع المراحل.

وعلى المنظمات غير الحكومية أن تنظر في أمرين مهمين، هما: (1) الملامح الرئيسية للعضو المثالي في اللجنة، (2) وعملية الاختيار المثالية. فلجان تقصي الحقائق معنية بالضحايا، لكنها تعنى أيضا بالأمة والمجتمع بصفة عامة؛ لذلك يجب على أعضائها أن يخاطبوا الحكومات والأجهزة الأمنية والأحزاب السياسية بالإضافة إلى الضحايا، كما يجب أن يكون لديهم شيء يقولونه وأن تكون لديهم القدرة على الاستماع. وينبغي أن يكون أعضاء اللجنة ممن يتمتعون بالاحترام الكبير في بلدانهم، مع مراعاة ألا توضع معايير مرتفعة للغاية مما يتعذر معه العثور على مرشحين مؤهلين. كما يُعدُّ التمثيل الوطني من المسائل المهمة أيضا؛ فإذا لم يتوافر بأحد البلدان معين كافٍ من المؤهلين لعضوية اللجنة، فلعله من الفطنة عندئذ التضحية ببعض الجوانب (مثل المؤهلات العلمية) ضمانا لتمثيل الأمة تمثيلا سليما.

كما يجب أن يكون اختيار أعضاء اللجنة ممثلا لمختلف قطاعات المجتمع، ويجب ألا يؤدي إلى انتقاء على أساس الانتماء للأحزاب السياسية أو الانتماء العرقي فحسب. ويجب ألا تتحول اللجنة إلى ساحة للمنافسات والخلافات الحزبية.

وأخيرا، إذا كان من المهم أن تتركز إجراءات اللجنة حول الاهتمام بالضحايا، فهناك بعض المشكلات المحتملة التي قد تنفجر إذا شارك الضحايا مشاركة وثيقة في اختيار أعضاء اللجنة. فمثلا إذا قامت جماعات الضحايا بانتخاب أعضاء اللجنة مباشرة، فقد يبدو أن الأعضاء ليسوا محايدين، بصرف النظر عما إذا كان ذلك صحيحا أم لا، الأمر الذي قد يضر بمشروعية اللجنة ومصداقيتها.

وتتسم عملية الاختيار السليم لأعضاء اللجنة بما يلي:

- الشمول والشفافية المعقولة.
- إضفاء المزيد من المشروعية على اللجنة.
- الالتزام بالضوابط القانونية القائمة.
- إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.
- تجنب التمثيل الضيق لعناصر الأمة.
- احترام آراء الضحايا.
- اختيار أعضاء يتمتعون بأعلى قدر من الاحترام.
- اختيار أعضاء يأخذون المهمة الأخلاقية الواقعة على عاتق اللجنة مأخذ الجد، ويتحلون بالمثابرة وحسن الاستماع.

4. وضع آليات التشاور وكسب تأييد المجتمع المدني

[15] د. أ. كروكر، "لجان تقصي الحقائق والعدالة الانتقالية والمجتمع المدني"، في "الحقيقة في مقابل العدالة: الفعالية المعنوية للجان تقصي الحقائق في جنوب إفريقيا وغيرها"، تحرير روبرت روتبرغ ودينيس طومسون، برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2000.

عند التحضير لعملية إنشاء لجنة تقصي الحقائق أو التعبئة لها، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تستكشف أفضل السبل للاستفادة من المساحة السياسية المتاحة لها. فالمنظمات الفردية تفتقر في الغالب إلى الموارد الكافية، والقدرة على الاتصال بشتى قطاعات المجتمع، ومن ثم فإن قدرتها على إنجاز أي شيء وحدها تكون محدودة. ولذلك ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تعمل على ضمان التأثير على اللجنة ودعمها (وعلى ضمان دعم اللجنة للمجتمع المدني) من خلال تحديد موارد المجتمع المدني وتسخيرها بطريقة تعطي الثقة للمنظمات غير الحكومية وتكسبها مهارات جديدة.

ولكي يكون هناك تمثيل كامل للمصالح المتعددة للمنظمات غير الحكومية ومواطن القوة النسبية لديها، ولكي يتسنى التعبير عن هذه المصالح ومواطن القوة للجمهور واللجنة، فمن المفيد للغاية إيجاد شكل من أشكال الربط بين المنظمات المختلفة. إذ إن حسن إدارة عملية التشاور يمكن أن يرفع من مستوى الفعالية والتأثير، ويشجع المنظمات غير الحكومية، التي لم تكن تتوقع نقاشاً حول لجنة تقصي الحقائق، على المشاركة الإيجابية في هذه العملية. ومتى كان هناك ائتلاف يتسم بالمشاركة الواسعة والمتكافئة لقطاع عريض من الأطراف الفاعلة في المجتمع – حتى لو اتخذت منظمة واحدة موقع الصدارة في سياق عملية الربط – فإن ذلك سوف يكسب المنظمات غير الحكومية المزيد من القدرة، الأمر الذي يدعم الفكرة القائلة بأنها أطراف فاعلة لا غني عنها في هذه العملية. ومن الناحية العملية يمكن أن يعمل الائتلاف كمستودع للمعلومات وتدبير الموارد، مثل التمويل والمشورة بشأن طرق بذل الضغط والسعي لكسب التأييد، بالإضافة إلى توفير سبل الاتصال والدعم لكافة المشاركين في الائتلاف. أي أن عملية التشاور بين المنظمات غير الحكومية التي تضمن التمثيل العريض والمتكافئ لمختلف قطاعات المجتمع، وتعترف بالمطالب الاجتماعية الرئيسية، يمكن أن تصبح أداة لا تقدر بثمن للمعاونة على إدارة العلاقات فيما بين هذه المنظمات في مراحل تالية من عملية تقصي الحقائق.

ويمكن إجراء التشاور من خلال تآلف رسمي أو مجموعة عمل (مثل مركز التنمية الديمقراطية في غانا/ائتلاف المجتمع المدني للمصالحة الوطنية) أو ائتلاف غير رسمي (المنتدى الوطني لحقوق الإنسان في سيراليون) أو مؤتمر أو سلسلة من المؤتمرات أو أي آلية أخرى يمكن أن تجمع بين مختلف الممثلين في برنامج مشترك.

دراسة حالة: علاقة المنظمات غير الحكومية بلجان تقصي الحقائق في غانا

فرانكلين أودورو

على الرغم من التحول الديمقراطي الظاهري الذي شهدته غانا فيما بين عامي 1992 و2002، فلم تظهر الفرصة لعملية العدالة الانتقالية إلا بعد أن تولت الحكم حكومة منتخبة ديمقراطيا في عام 2001 فأعلنت عن عزمها على بحث ما جرى في الماضي وتعزيز المصالحة الوطنية. وعقب هذا الإعلان بدأت منظمات المجتمع المدني في التشاور داخليا لتحديد ملامح الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في غانا.

وعندئذ شعر مركز غانا للتنمية الديمقراطية بضرورة تحويل الأجندة السياسية التي أعلنت عنها الحكومة إلى أجندة وطنية يشترك فيها الشعب ويكون له صوت فيها. ولم يقتنع المركز بأن الحكومة لديها الدراية الكافية بالمزايا والعيوب المتعلقة بالعديد من آليات العدالة الانتقالية، ورأى أنها يمكن أن تستفيد من المعلومات والتوعية التي تستطيع المنظمات غير الحكومية تقديمها. فأجرى المركز مشاورات أولية على المستوى الشعبي ومع المجتمع المدني تمخضت عن تشكيل ائتلاف المجتمع المدني للمصالحة الوطنية، الذي يتألف مما يقرب من 25 منظمة غير حكومية وهيئة دستورية. ويتولى المركز تنسيق شؤون الائتلاف الذي يتعامل مع لجنة المصالحة الوطنية منذ يناير/كانون الثاني 2004.

وقد لعب ائتلاف المجتمع المدني للمصالحة الوطنية دورا حيويا في وضع إطار للعدالة الانتقالية في ثلاثة مجالات رئيسية: وهي وضع إطار نظري، والمشاورات الشعبية، والجهات التشريعية، والمجال الإعلامي. فمن حيث وضع الإطار النظري، أجرى الائتلاف بحوثا تجريبية ومقارنة وعقد مؤتمرا دوليا على مدى يومين حول العدالة الانتقالية، تمخض عن صياغة إعلان من 12 نقطة يؤيده المجتمع المدني، ويبين هذا الإعلان الكيفية التي ينبغي أن تتعامل بها الحكومة مع قضية المصالحة الوطنية. وأصبح هذا الإعلان أساسا للقانون الخاص بلجنة المصالحة الوطنية، الذي ينطوي على تعديلات جوهرية للمقترحات الأصلية التي كانت الحكومة قد طرحتها من قبل.

وعمل الائتلاف على إشراك عامة في هذه العملية الوطنية من خلال إجراء مشاورات وحملات إعلامية على مستوى البلاد، منها نشر مشروع الإعلان في جميع الصحف الكبرى وإشراك السلطات التقليدية وذوي الرأي والمنتفعين الرئيسيين لحشد آراء ومقترحات المجتمع المدني. وتم إدراج ما قدم من آراء ومقترحات في مذكرة عرضت على البرلمان الوطني. كما أجريت مشاورات مع الأجهزة التشريعية، بهدف الإقناع وكسب التأييد، وعقدت اجتماعات منعزلة مما يتيح الفرصة للمشاورات المغلقة بين لجنة الاختيار البرلمانية المسؤولة عن صياغة مشروع القانون والمنتفعين الرئيسيين في المجتمع المدني. وحرص الائتلاف في كل المراحل على جعل العملية شاملة لجميع الأطراف بحيث تجمع بين الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان والسلطات التقليدية والمجتمع بصفة عامة للتداول والبحث من أجل التوصل إلى إطار مناسب ومقبول. وسوف نناقش استراتيجيات المشاركة الإعلامية التي اتبعها الائتلاف بمزيد من التفصيل لاحقا.

وتتضمن الدروس المستفادة من تجربة غانا التأكيد على ضرورة بناء الائتلاف لزيادة تأثير المنظمات غير الحكومية واحترامها عن طريق توحيد صوتها من خلال ائتلاف ذي هدف محدد، وضرورة إجراء البحوث التجريبية لإحاطة صناع السياسات بما يلزم من معلومات، والتعرف على مواقف القاعدة الشعبية العريضة، وتقييم آثار الاختيارات الممكنة، والسماح للمواطنين بالإدلاء بصوتهم في العملية، وإبراز قيمة التشاور الوطني والدولي.

ولكن مثلما يحدث مع كل الجهود من هذا القبيل، يجب على الائتلافات أن تسعى إلى تحقيق الشفافية والوضوح في كل الأمور منذ البداية، ويجب على المنظمات غير الحكومية أن تضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة الائتلاف والقيادة واتخاذ القرار. ففي جنوب إفريقيا، مثلا، شعرت بعض المنظمات أن الأنشطة التي يجريها مركز العدالة خلال المرحلة الانتقالية ينبغي أن تتسم بقدر أكبر من الشمول والشفافية.[16] ويجب توخي الحيطة والحذر تفاديا لإخضاع المنظمات الصغيرة لرأي المنظمات الأكبر حجماً والأكثر هيمنة، فلا يجب التعامل مع اجتماعات الائتلاف أو مشاوراته على أنها أداة للمصادقة بلا نقاش على القرارات التي تتخذها أكبر المنظمات أو أبرزها، وإنما يجب السماح للجميع بالإدلاء بآرائهم على أساس متكافئ. وثمة مشكلة أخرى تتمثل في أن المنظمات التي ليست معنية على وجه التحديد بلجان تقصي الحقائق/العدالة الانتقالية قد تضيع وسط الزحام.[17] فلكل منظمة من المنظمات أولوياتها واهتماماتها الخاصة التي تؤدي إلى نتائج وتصورات مختلفة (فمنها ما تركز على الحقوق الاجتماعية ومنها ما تركز على الحقوق الفردية، ومنها المنظمات المهنية والمنظمات العمالية). ولذلك فقد تساعد كثرة التشاور والاجتماعات الدورية لمناقشة الاستراتيجيات على الحفاظ على مشاركة مختلف الأصوات عبر كافة مراحل العملية.

ومن الجوانب التي يمكن لشبكات المنظمات غير الحكومية المعنية بلجان تقصي الحقائق أن تدلي بدلوها فيها ما يلي:

- *الفعالية:* زيادة الفعالية من خلال الاستفادة القصوى من موارد المنظمات غير الحكومية
- *التمثيل:* تمثيل المصالح المتعددة
- *الاتصال:* تحسين سبل الاتصال بين اللجنة والمنظمات غير الحكومية والمواطنين
- *إدارة العلاقات:* تقليل الخلافات إلى أدنى حد ومعالجتها
- *الشرعية:* دعم شرعية اللجنة، وبناء الثقة وتوطيد ركائز المجتمع المدني
- *الظهور:* إعطاء المجتمع المدني صوتا مسموعا
- *التوعية:* إلمام المنظمات وإحاطة الغير بجوانب عملية لجنة تقصي الحقائق

5. ضمان مشاركة المجموعات الرئيسية

ينبغي أن تحرص عملية تقصي الحقائق على مشاركة ممثلي جميع المنظمات الرئيسية، ليس فقط منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالضحايا، بل أيضاً المنظمات الممثلة للقاعدة الشعبية العريضة أيضا (خصوصا المعنية منها بقضايا المرأة)، والمنظمات المهنية والأكاديمية (ومنها الجامعات ووحدات البحوث) والأطراف السياسية الفاعلة والمواطنين. ومن الجائز جدا أن يتم تجاهل المجموعات غير الرسمية أو المهمشة في سياق عملية رسمية مؤسسية، حتى ولو كان هناك التزام سياسي صادق بإدراج جميع الأطراف وتحقيق التمثيل السليم. وجدير بالذكر أن اللجنة الناجحة تنظر إلى المستقبل وإلى الماضي في آن واحد، فتتدبر الماضي ولكن بهدف تحسين المستقبل. وهكذا فإنها تطرح إمكانية تغيير الأنماط الاجتماعية التمييزية (أو على الأقل الاعتراف بها) وهي الأنماط التي يجب أن تعيها المنظمات غير الحكومية التي تمثل جماعات المصالح الخاصة أو تعمل معها.

وحتى تشمل الإجراءات التحضيرية للجنة تقصي الحقائق جميع الأطراف المعنية، يمكن محاولة التعرف على آراء الجهات التالية:

---

[16] "رأت العديد من المنظمات غير الحكومية أن الإجراءات المتخذة في إطار العدالة الانتقالية غير كافية الشفافية، حيث شعر بعضها بأنه استبعد من المضمار، بمعنى عدم إتاحة الفرصة له لتقديم الرأي بصورة رسمية، أو عدم تلقي رد على التقارير، أو عدم الإحاطة بالتطورات". هـ. فان دير ميرفي، وب. ديوهيرست، وب. هامبر، "المنظمات غير الحكومية ولجان تقصي الحقائق: تقييم التأثير"، بوليتيكون، 26: 1 (1999)، ص.61.

[17] ينقل هـ. فان دير ميرفي وآخرون عن إحدى منظمات جنوب إفريقا قولها "حضرنا اجتماعات ائتلاف المنظمات غير الحكومية، ولكن لم يكن لنا دور متميز؛ وكان رأينا يستخدم فقط للتأكيد على الطروحات الجماعية التي سبقت صياغتها". المصدر السابق، هامش 9.

- منظمات حقوق الإنسان
- المنظمات المعنية بتسوية الصراعات/التدخل
- منظمات مساندة الضحايا
- منظمات الصحة النفسية
- المنظمات العمالية
- المنظمات المعنية بحقوق المرأة
- المنظمات الأكاديمية والبحثية
- المؤسسات الدينية

6. إدراج منظور قضايا "النوع" (أي الذكر أو الأنثى) كمحور مشترك في جميع جوانب اللجنة

من الواضح أن أي تحقيق تجريه لجنة تقصي الحقائق لا يمكن أن يكتمل بدون صوت المرأة، إلا أن المرأة في العديد من اللجان تقدم شهادات عن معاناة الأزواج أو الأطفال، بدلا من التعبير عن تجاربها ومعاناتها الخاصة. ففي جنوب إفريقيا، مثلا، كانت شهادات النساء المقدمة للجنة تقصي الحقائق أكثر عددا من شهادات الرجال (55.3% في مقابل 44.7%)، لكن هذه الشهادات كانت تدور في أغلب الأحوال حول الرجال، ولعل ذلك يرجع إلى سببين: أولهما أن الكثير من النساء درجن على أن يعطين الأولوية للآخرين، وأن يحددن ملامح تجاربهن في ضوء علاقتهن بالآخرين كالأزواج أوالأطفال؛ والسبب الثاني هو أنه قد يصعب على المرأة أن تتحدث عن تجربتها الشخصية، خصوصا ما يتعلق منها بالعنف الجنسي. وهنا يمكن للمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في العمل مع ضحايا العنف الجنسي أن تساعد لجان تقصي الحقائق على وضع المبادئ التوجيهية والبروتوكولات اللازمة لتدريب العاملين والتوعية بالقضايا التي قد لا تكون بادية للعيان بشكل مباشر، مثل ضرورة التعامل مع العنف المؤسسي والتمييز/العنف الذي يجري في محيط الجهات غير التابعة للدولة.

وللكشف عن الظروف التاريخية/الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الصراع (وخصوصا تجارب المرأة في هذا الصدد) ينبغي على لجان تقصي الحقائق أن تتبنى في هذا التقصي منحىً أقرب إلى العموم والإجمال منه إلى التشريح والتفصيل، بحيث تُعنى بتحديد الأنماط العامة للصراع والخبرات وتقوم بتحليلها؛ إذ إن مثل هذا النهج الشامل يؤثر على إجراءات التعيين والتوظيف وعلى صلاحيات اللجنة وسير جلساتها، وإجراءات التدريب حتى يمكن إدراج منظور "النوع" بصورة كاملة باعتباره محوراً يسري في جميع أعمال اللجنة وجوانبها.

التعيين والتوظيف. عند تعيين أعضاء لجان تقصي الحقائق والعاملين بها وتوظيفهم، لا بد من مراعاة التكافؤ بين الجنسين. ففي اللجان التي أنشئت في الماضي كانت النساء من أعضاء اللجنة يتخذن موقع الصدارة في تهيئة أجواء الدعم والمساندة للنساء الضحايا في سياق الجلسات العامة. إلا أن التوازن بين الجنسين وحده ليس مؤشرا كافيا على قدرة اللجنة على التعامل بصورة وافية مع انتهاكات حقوق الإنسان التي تكابدها المرأة، ولذلك يجب على اللجان أن تفحص المواقف المحتملة للمرشحين للعضوية إزاء قضية "النوع" قبل تعيينهم.

الصلاحيات والاختصاصات. يجب على اللجنة عند تحديد صلاحياتها واختصاصاتها أن تكون على بينة من ضرورة استكشاف الجوانب المؤسسية الخاصة بالانتهاكات القائمة على "النوع". ففي الماضي كانت اللجان تركز على أعمال القتل والاختفاءات والتعذيب في الحجز والاختطاف/السجن غير القانوني، إلا أن هذه الانتهاكات تغفل عن بعض الجوانب الرئيسية من الإجحاف بالمرأة، مثل النزوح الداخلي وفقد عائل الأسرة، والإبعاد عن محل الإقامة قسرا، وما إلى ذلك. وقد لا يكون التعامل مع الفعل وحده كافيا لاستكناه

أقسى جوانب الإخلال بحقوق الإنسان، بل يجب الاهتمام كذلك بمجموعة المواقف الاجتماعية والأطر السياسية التي يرتكن إليها هذا الفعل.

الجلسات. كذلك فإن محاولة التعامل مع قضايا "النوع" من خلال جلسات مخصصة لموضوعات معينة قد يؤدي إلى المبالغة في التركيز على العنف الجنسي، الأمر الذي لا يكشف عن الأدوار المتعددة للمرأة في خضم الصراع وتجاربها فيه. لذلك فعلى جميع اللجان أن تعمل على السماح للنساء بتقديم الأدلة في جلسات مغلقة إن شئن، ولكن عليها أيضا أن تبذل جهودا استباقية لتهيئة جو يُشعر الضحايا بالارتياح، ويصون كرامة النساء حتى يتيسر لهن الإدلاء بالشهادة عما تعرضن له من انتهاكات.

التدريب. يجب أن يتلقى أعضاء اللجان والعاملون بها تدريبا شاملا ومستمرا – فعقد جلسة تدريبية مرة واحدة في بداية عمل اللجنة يعني استبعاد العاملين الذين سيلتحقون باللجنة فيما بعد، وهو ما قد يؤدي أيضا إلى تراجع قضايا "النوع" إلى الخلفية بدلا من أن تتغلغل في كل جوانب عمل المؤسسة.

ففي جنوب إفريقيا وبيرو نجحت المنظمات والنشطاء المعنيون بقضايا "النوع" في الدعوة إلى التركيز بصورة بارزة على تجارب المرأة في سياق الصراعات. وفي جنوب إفريقيا شاركت المنظمات غير الحكومية في ورشات عمل مع لجنة تقصي الحقائق لتشجيع السياسات التي تدرج المرأة. وأدت جهود هذه المنظمات غير الحكومية إلى عقد جلسات عامة عن موضوعات معينة خاصة "بالنوع"، وإلى وضع بروتوكولات لأخذ الأقوال والشهادات بطريقة تراعي خصوصية المرأة، وإلى إدراج فصل خاص بالمرأة في التقرير النهائي. إلا أن هذه الأنشطة تعرضت للانتقاد على أساس أنها تحصر تجربة المرأة في نطاق ضيق يقصرها على جوانب منفصلة، بدلا من إدراج منظور "النوع" بصورة كاملة كمنظور يراعي قضايا المرأة في كل أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة. فأدى هذا النهج الوصفي إلى تهميش المرأة وحجبها، إلا في إطار أدوار نمطية (مثل الأم الثكلى أو صاحبة المشورة). وعلى هذا المنوال، سار الإعلام في تغطيته لهذه الجوانب، فكان يركز على الرجال وعلى قصص الجرائم العنيفة، دون تغطية روايات النساء عن التمييز المتغلل في النظم الاجتماعية.

وتناولت لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو قضايا "النوع" من خلال برنامج خاص (la Linea de Género)، يثير هذا الموضوع في كل مراحل عمل اللجنة. فإلى جانب العمل بصورة مباشرة مع المسؤولين عن إجراء المقابلات الشخصية ومع مسؤولي اللجنة، قام برنامج المرأة بإعداد وثائق للتدريب واستراتيجيات للاتصال، وبتوزيع مقترحات على المحققين ومبادئ توجيهية على المسؤولين عن إجراء المقابلات الشخصية، وبعقد ورشات عمل، وإعداد وثائق خاصة بالتوعية الشعبية، وإنشاء مجموعة عمل معنية بالمرأة لممثلي اللجنة الإقليميين (ممثلي برنامج "النوع") للتشجيع على نشر المعلومات الخاصة بقضايا المرأة وتبادلها على مستوى الأقاليم. وشجعت هذه المبادرات على إدراج قضايا المرأة في أعمال اللجنة من خلال نهج متعدد المسارات يضع قضايا المرأة في موضوع الصدارة، وفي الوقت نفسه يتعامل معها على أنها مجال محدد من مجالات تركيز الاهتمام. ويلاحظ أن قضايا "النوع" دخلت في صلب كل أجزاء التقرير النهائي الذي نشر في أغسطس/آب 2003، بحيث أصبحت خيطا يمتد خلال كل المناقشات الخاصة بالتاريخ السياسي والجلسات المؤسسية وانتهاكات حقوق الإنسان الفردية وأنماط انتهاك حقوق الإنسان، إلى جانب التوصيات الخاصة بالتعويض والإنصاف والإصلاح، وما إلى ذلك. وإلى جانب ما تقدم، فقد ركز جزءان منفصلان في التقرير على قضايا المرأة على وجه التحديد، وهما "العنف الجنسي ضد المرأة"، و"العنف وعدم المساواة بين الجنسين".[18] ولكن على الرغم من أن جانباً كبيراً من أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة كان فائقاً، فإن تناول اللجنة لقضايا المرأة لا يزال يركز إلى حد كبير على الانتهاك الجنسي والاغتصاب. وجدير بالذكر أن الباحثين في بيرو يشيرون إلى عدد من القضايا مثل النزوح الداخلي وفقد عائل الأسرة على أنها قضايا أساسية بالنسبة للمرأة، إلا أن هذه القضايا تأتي كأولويات متأخرة نسبيا بعد العنف الجنسي.

[18] الجزءان السادس والسابع على التوالي.

د. الاتصال والإعلام

يمكن أن تمثل المنظمات غير الحكومية مصدرا هاما للمعلومات أمام لجان تقصي الحقائق. فإذا أرادت هذه المنظمات أن تقوم بجمع المعلومات أو تسليمها في إطار تحقيق تجريه اللجنة، فيجب عليها أولا أن تبحث مدى مقبولية تبادل هذه المعلومات. وأغلب الظن أنها ستضطر إلى التعامل مع أمرين متعارضين، هما رغبتها في التعاون الكامل مع اللجنة والمساعدة في ضمان نجاحها، وخشيتها من فقد السيطرة على الوثائق (إلى جانب مشكلة السرية والخصوصية). ولذلك ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تبحث إمكانية التشاور مع المنظمات المناظرة لها في البلدان الأخرى بشأن كيفية تحقيق التوازن السليم في هذا الصدد. وما إن يتم بحث هذه القضايا الأولية حتى تبدأ المنظمات غير الحكومية في بحث مسألتين متعلقتين بأسلوب العمل، وهم: من أين تحصل على المعلومات، وكيف عساها أن تنظم المعلومات التي تجمعها؛ وذلك تطبيقا للنموذج الفعال لتبادل المعلومات.

1. تحديد مصادر المعلومات

استخدمت لجان تقصي الحقائق السابقة في بيرو معلومات جمعتها المنظمات غير الحكومية بطرق متعددة، منها الاستفادة من المعلومات الأساسية عن خلفيات القضايا، والتوثيق في التحقيقات التالية التي تجريها اللجنة، بل والاستعانة بها كمرجع أساسي في التقرير النهائي. ففي الأرجنتين نجد أن ما لا يزيد عن الثلث تقريبا من حالات الوفاة المشار إليها في تقرير اللجنة، وعددها تسعة آلاف حالة، جاء ذكره في الإفادات التي جمعتها اللجنة بنفسها. وهذا ما يبين بوضوح أن المعلومات المجموعة لغرض معين استخدمت دون إذن لغرض آخر، مما يعني وجود الاحتمال بأن من لم يكونوا راغبين في المشاركة في إجراءات اللجنة فوجئوا رغم ذلك بأن قضيتهم معروضة على رؤوس الأشهاد. وتشير هذه المشكلة إلى أن من واجب اللجنة أن تستوثق من المصادر، أو أن تضمن، على الأقل، أن المعلومات لم يتم جمعها بشرط الحفاظ على سريتها، وذلك قبل إدراجها في أي تقرير عام. كما أن المعلومات التي تجمعها المنظمات غير الحكومية يمكن أن تشير أيضا إلى أنماط من الصراع ومجالات التحقيق الأولية، وتسمح عموما بتخصيص الموارد بصورة أفضل لخدمة التحقيقات. وهذا هو النهج الذي اتبعته لجنة "ريتيج" التي استخدمت المعلومات الخاصة بالاختفاءات التي جمعتها منظمة Vicaria de la Solidaridad كمنطلق للشروع في التحقيقات، مع التأكد من حدوث كل حالة من حالات الاختفاء فعلا بالاتصال بأفراد أسر المختفين. وجدير بالذكر أن المعلومات التي قد تفيد لجان تقصي الحقائق يمكن الحصول عليها من مصادر عديدة، منها ما يلي:

- مراكز توثيق حقوق الإنسان وملفاتها.
- الجمعيات المعنية بالضحايا، بما في ذلك الملفات التي يجمعها الأفراد.
- الجماعات والأفراد في المنفى، والملفات التي أعدوها.
- أعمال لجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق السابقة.
- مدونات جلسات المحاكم ووقائعها وسجلاتها.
- سجلات الأجهزة الاستخباراتية.
- سجلات الهيئات المهنية (القانونية والطبية والإعلامية والأكاديمية).
- المتاحف والمحفوظات الوطنية.
- المنظمات الدولية والحكومات الوطنية.
- المواد المرخص بالاطلاع العام عليها في ظل القوانين الوطنية والدولية الخاصة بحرية المعلومات.

ويتفاوت مدى فائدة هذه المعلومات أو توافرها تبعا لتاريخ الصراع ومنهج التحقيق الذي تتبعه اللجنة. فنجد مثلا أن لجنة التوضيح التاريخي في جواتيمالا حصلت على معلومات ثمينة من معلومات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بعد الإفراج عنها. وفي كينيا عثرت المنظمات غير الحكومية على معلومات عن عمليات حصر هامة من الجهات الإعلامية والمؤسسات الطبية (ومنها على وجه التحديد إحدى الجهات الإعلامية التي كان لديها تقارير عن مذبحة لم تسجلها أي جهة أخرى غيرها). وقد تكون دور الإعلام مفيدة بوجه خاص في حالة مضاهاة الأدلة الفوتوغرافية التي تثبت وقوع الانتهاكات. كما أن المؤسسات الطبية قد يكون لديها شهادات وفاة، ومعلومات عن تشريح الجثث، وغير ذلك من المصادر. ففي بيرو استخدمت لجنة الحقيقة والمصالحة وثائق الشرطة والجيش، والوثائق المفرج عنها، على نطاق واسع، لكنها لم تدرج الكثير من المعلومات المستقاة من المحاكم، لأن نظام المحاكم لا يسمح بالاطلاع على الملفات المفتوحة، ولأن علاقة اللجنة بالمحكمة العليا لم تكن دائما على خير ما يرام.

2. تطبيق إجراءات جمع المعلومات

عند جمع المعلومات أو الإدلاء بها بغرض إطلاع لجان تقصي الحقائق عليها، يجب أن تعي المنظمات غير الحكومية كيف يمكن للجنة أن تستخدم هذه المعلومات استخداما فعالا. فمثلا إذا كانت المعلومات المقدمة في صورة قاعدة بيانات كاملة، فمن الضروري التساؤل عن مدى قدرة اللجنة على فهم المعلومات وتصنيفها بطريقة منهجية. ويمكن عندئذ أن يستخدم نظام بسيط لتبويب المعلومات – أي تصنيفها حسب النوعية والوسط مع نبذة شارحة لكل بند من البنود – كأساس لقاعدة البيانات التي تستطيع لجنة تقصي الحقائق فهمها بسهولة والاستعانة بها في عملها في وقت لاحق.

وتتوقف قيمة المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية إلى حد كبير على الطريقة التي تتبعها اللجنة لجمع البيانات ومضاهاتها. وتستخدم معظم لجان تقصي الحقائق الحديثة أساليب متطورة لجمع المعلومات وإدارتها، الأمر الذي قد يجعل إدراج المعلومات الموثقة من خارج اللجان عملية تستغرق جهدا مكثفا ووقتا طويلا. وبصفة عامة، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا هاما في جمع المعلومات الحساسة وحفظها قبل بدء عمل اللجنة للحيلولة دون تبديد المعلومات أو اختفائها.[19] وأغلب الظن أن قدرا كبيرا من المعلومات الهامة (مثل السجلات الأمنية والوثائق الحكومية السرية) لن يكون في متناول المنظمات غير الحكومية، ولكن ينبغي عليها أن تسعى إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات. غير أن الوثائق المحفوظة لدى الحكومات الوطنية أو الأجنبية قد تتضمن أدلة وثيقة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وقد تكون هذه الوثائق في متناول المواطنين (بل حتى الرعايا الأجانب) في ظل القوانين الخاصة بحرية المعلومات.

ويلاحظ أن المنظمات غير الحكومية التي تعمل في البلدان التي لعبت فيها الولايات المتحدة دورا يمكن أن تعتمد على منظمة "أرشيف الأمن القومي"، وهي منظمة غير حكومية مقرها جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة، وتعمل على الكشف عن الوثاق الأمريكية السرية، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بدور الولايات المتحدة في الخارج. وعلى الرغم من بطء العملية، فمن الممكن أن تمثل هذه الوثائق مساهمة قيمة في إجراءات الكشف عن الحقائق.

3. المشاركة المنسقة مع أجهزة الإعلام

إن النحو التي يختاره الإعلام الوطني والعالمي المطبوع والمذاع لتصوير لجنة تقصي الحقائق يمكن أن يكون عاملا حاسماً في نجاحها، باعتبار أن وسائل الإعلام أداة حيوية لحفز الحوار وتوجيهه في المجتمع. ففي جنوب إفريقيا بلغ الاهتمام بعملية لجنة الحقيقة والمصالحة حداً بعيداً مما استوجب تغطية أنبائها بصفة يومية، كما تم تخصيص برنامج أسبوعي تليفزيوني مدته ساعة لهذا الموضوع، ونجح في اجتذاب أكثر من مليون مشاهد. ولكن إذا لم يكن الإعلام متنبها وقت بدء أعمال اللجنة، فقد يكون مؤدى ذلك أن الوقت قد فات للتغطية الواعية والوافية لدور اللجنة عندما تباشر مهامها. ولذلك فعلى المنظمات

[19] انظر لويس بيكفورد "ضرورة الأرشيف"، هيومن رايتس كوارترلي، 21: 4(1999).

غير الحكومية أن تعمل على زيادة حجم المشاركة مع الإعلام إلى أقصى حد من أجل التعبئة والتوعية في المرحلة التحضيرية، بما في ذلك المساعدة على ضمان التغطية الأمينة الواعية.

ولكي نضمن مشاركة الإعلام منذ البداية، يمكن أن تقوم إحدى المنظمات الحكومية أو ائتلاف من هذه المنظمات بدور المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة باللجنة، خصوصا فيما يتعلق بالتحليل النقدي لعمل اللجنة، أو أفضل الممارسات الدولية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال جلسات تدريبية مخصصة لموضوع العدالة الانتقالية (في صورة ندوة أو مؤتمر أو مواد مرجعية) أو غير ذلك من الأساليب التي تفيد الصحفيين، مثل وضع قائمة بالجهات التي يمكن الاتصال بها لإجراء المزيد من البحوث، وتقارير الإحاطة الموجزة، وما إلى ذلك. وجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية في غانا نجحت في تشجيع الإعلام على المشاركة مع لجنة المصالحة الوطنية باستخدام مزيج من هذه الاستراتيجيات. وقد تضطر المنظمات غير الحكومية إلى العمل على تهذيب مهاراتها لوضع استراتيجية إعلامية ناجحة بالاستعانة بطاقم مدرب ومجموعة شاملة من المصادر، الأمر الذي يتضمن التدريب على استخدام الوسائل الأساسية اللازمة لكتابة البيانات الصحفية، وتحديد البيانات التي يستخدمها الصحفيون (مثل الاقتباسات والحقائق، إلخ) ودعم العلاقات الإيجابية مع الإعلاميين.

المنظمات غير الحكومية ولجان تقصي الحقائق: تجربة غانا

جورج ساربونغ

عمل المجتمع المدني في غانا على إشراك الأجهزة الإعلامية في عملية لجنة المصالحة الوطنية منذ بدايتها عن طريق إدخال نقابة الصحفيين في تآلف المجتمع المدني، الذي قام بتنظيم التدريب اللازم للصحفيين، ووضع القواعد الأخلاقية الخاصة بالتغطية الإعلامية لأعمال لجنة تقصي الحقائق (وهي ما عرفت باسم "روح أكوسومبو")، والمساعدة على ضمان التزام الإعلام بالاتفاقيات التي أبرمها عن طريق بلفت الانتباه إلى أي خرق لهذه القواعد الأخلاقية.

روح أكوسومبو: المبادئ التوجيهية للتغطية الإعلامية لعملية المصالحة الوطنية

اعتمدت اللجنة الاستشارية الوطنية بنقابة الصحفيين في غانا مبادئ "روح أكوسومبو" التي أعدت درءا للتغطية الإعلامية غير اللائقة للجنة المصالحة الوطنية، والتي قد تثير الشقاق وتؤدي إلى تعميق الصراع على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمعات المحلية. وتتناول مدونة المبادئ من باب التنظيم الذاتي والاحترازي، عددا من الجوانب الأساسية في علاقة لجنة تقصي الحقائق بالإعلام تحت العناوين التالية: عملية المصالحة الوطنية - وضع الإعلام وعملية المصالحة الوطنية - جمهور الإعلام وعملية المصالحة الوطنية - دور الإعلام ومكانته. وتحت العنوان الأخير تأتي الأدوار التي قد يرغب الإعلام في القيام بها أو قد يجد أنه يقوم بها فعلا عند المشاركة في عملية لجنة المصالحة الوطنية، وهي: تقديم المعلومات، والرقابة، والدعوة، والمساعدة، وتقديم المشورة، والتوعية المدنية. وتتضمن المبادئ التوجيهية المستقاة من مدونة أخلاقيات المهنة الخاصة بنقابة الصحفيين في غانا مبادئ الجمهور قبل المالك (المصلحة العامة قبل مصلحة مالكي الأجهزة الإعلامية)، والأمة قبل الحزب (تحديد المواقف الحزبية وموازنتها مع المصلحة الوطنية)، والمهنة قبل الربح. وتختتم الوثيقة بالعبارة التالية: "تلك هي روح أكوسومبو – عهد يربط بين الزملاء العاملين في الحقل الإعلامي، قوامه الولاء المتجدد لشعب غانا، بما يخدم العملية الوطنية الرامية إلى التفاهم والمصالحة وتضميد الجراح من خلال الممارسة المتروية والثابتة لأخلاقيات مهنتنا".

إلا أن تجربة غانا واجهت بعض الانتكاسات؛ أولا، نظرا للخوف السائد من احتمال خروج اللجنة عن المسار المحدد لها بسبب الانتقادات الإعلامية أو التغطية غير المسؤولة، فقد جاء التأكيد على أخلاقيات السلوك الإعلامي على حساب ضرورة وجود الكم الكافي من التغطية الإعلامية؛ فقد كانت المنظمات غير الحكومية تفترض أن الإعلام سيهتم من تلقاء نفسه بعملية المصالحة، وأنه ليس بحاجة إلا إلى التشجيع على التزام أخلاقيات المهنة في التغطية. وهذا هو ما حدث في البداية، حتى أظهرت لجنة إعلامية وطنية ترصد المشروع أن الإعلام لا يولي أعمال اللجنة اهتماما يذكر على الإطلاق. ومن هنا وعى ائتلاف المجتمع المدني درسين مهمين، أولهما أن وجود لجنة تقصي الحقائق ومباشرتها عملها قد لا يكفي في ذاته لإثارة الاهتمام الإعلامي بها، ومن ثم، فإن المنظمات غير الحكومية ولجان تقصي الحقائق تحتاج إلى العمل على وضع استراتيجيات لإثارة الاهتمام الإعلامي والحفاظ عليه. والدرس الثاني هو أن المنظمات غير الحكومية يجب أن تستمر في رصد التغطية الإعلامية، كما وكيفا، حتى تستطيع التصرف بسرعة درءا لفتور الاهتمام. وقد كانت دراسة اللجنة الإعلامية الوطنية في غانا بمنزلة جرس الإنذار المبكر، كما اتسم رد المنظمات غير الحكومية عليها بنفس القدر من اليقظة، الأمر الذي يبين أن بناء العلاقات الطيبة مع الإعلام يعود بالفائدة على العملية. ولذلك فبعد صدور هذه الدراسة مباشرة، قامت اللجنة الإعلامية الوطنية ونقابة الصحفيين في غانا وائتلاف المجتمع المدني بإجراء اتصالات رسمية وغير رسمية مع مديرين ومحررين إعلاميين (معظمهم ممن شاركوا في الجهود المشتركة في مراحل سابقة). ونتيجة لذلك، ارتفع مستوى التغطية بحلول ميعاد إصدار تقرير الرصد التالي.

وقد تظهر بعض المشاكل عند محاولة تحقيق هذا النوع من المشاركة في المجتمعات التي لا تزال فيها البنية الأساسية للإعلام الوطني متأخرة إلى حد كبير، أو حيث يشعر الجمهور بالريبة تجاه الإعلام الذي درج على التزام الصمت حيال انتهاكات حقوق الإنسان.[20] وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تتولى المنظمات غير الحكومية وحدها مسؤولية تحفيز أجهزة الإعلام قبل بدء عمل اللجنة، ويجب على اللجنة نفسها أن تشارك أيضاً مشاركة نشطة في التوعية العامة واستخدام استراتيجيات الاتصال بالقطاعات النائية من المجتمع. وقد يكون من المفيد في هذه الحالة الاستعانة بالأدوات الإعلامية التي لا تنتمي للتيار الإعلامي الرئيسي– مثل النشرات الإخبارية التي تصدر على مستوى المجتمعات المحلية أو شبكات الاتصال التقليدية – في محاولة لتوصيل الرسالة إلى الجهات أو المجتمعات النائية التي لا تكاد توجد فيها بنية إعلامية تقليدية.

هـ. وضع تصور لدور اللجنة على المدى الطويل

يجب على المنظمات غير الحكومية أن تدرج على جدول أعمالها من البداية مسألة تصور دور اللجنة برمته، ومدى انسجامه مع استراتيجية أعم لحقوق الإنسان والمساءلة وبناء الديمقراطية. وفي بعض الأحيان يتمتع المجتمع المدني بقدرة كبيرة على التأثير على عملية إنشاء لجنة تقصي الحقائق، وعندئذ يجب على المنظمات أن تضمن الإلمام بما أمامها من خيارات ونماذج لعمل اللجنة حتى تستطيع الدعوة إليها بحكمة وتبصر.

1. بناء الصلات مع آليات العدالة الأخرى

أفضل تعريف للجان تقصي الحقائق، كما أشرنا في التصدير، هو أنها واحدة من الاستراتيجيات العديدة المتاحة للتعامل مع التركة المؤلمة من الانتهاكات والعنف التي خلفها الماضي. وفي المراحل المبكرة لتخطيط لجنة تقصي الحقائق أو المشاركة في العمل معها، من المهم دراسة الطرق التي تتكامل بها مهام اللجنة المزمع إنشاؤها مع استراتيجيات العدالة الانتقالية الأخرى أو تدعمها. فحتى لو رأت بعض الجهات الرئيسية (مثل السياسيين ومفاوضي عملية السلام) أن بعض الاستراتيجيات الأخرى ليست مناسبة في سياق معين، يبقى من المهم للمنظمات غير الحكومية بحث هذه الخيارات. فعلى سبيل المثال، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تدرس كيف تعتزم لجنة تقصي الحقائق تحقيق التكامل مع العمليات التالية أو دعمها أو التفاعل معها:

- *مقاضاة مجرمي الماضي*. هل ستتضمن لجنة تقصي الحقائق وحدة مختصة "بتحريك الدعوى القضائية"، كما حدث في بيرو عندما أعدت اللجنة بضع قضايا رئيسية لرفعها إلى النائب العام لإقامة الدعوى؟ ويلاحظ أنه لو كانت هناك نية في استخدام النتائج التي تخلص إليها لجنة تقصي الحقائق لإعداد ملفات القضايا، فقد تنشأ بعض القضايا المتعلقة باستيفاء الإجراءات القضائية المنصفة (مثل تسمية الجناة بدون الحق في الرد)، وقد يكون هناك ما يحول دون تحريك الدعوى القضائية (كما في حالة العفو العام أو التقادم).
- *التعويض والإنصاف عن انتهاكات الماضي*. هل سيتم تحديد المستفيدين من برامج التعويض والإنصاف عن طريق إجراءات تتبعها لجنة تقصي الحقائق؟ ولو حدث ذلك فما هي النتائج المتوقعة؟[21] ومن المهم أيضا في هذا السياق تحديد ما إذا كانت الوعود الخاصة ببرنامج التعويضات قابلة للتنفيذ فعلا؛ فنلاحظ أن التوصيات الخاصة بتقديم التعويضات التي طرحتها لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا لا تزال حتى الآن معلقة إلى حد كبير، الأمر الذي أثار

[20] انظر على سبيل المثال أندرو كوبر وجوسلين كوبر "خدمة الديمقراطية الجديدة: هل يجب على الإعلام أن "يترفق في الحديث"؟ دروس مستفادة من تجربة جنوب إفريقيا، المجلة الدولية لبحوث الرأي العام، 13: 4(2003).

[21] على سبيل المثال، تقول بعض التحليلات إنه نظرا لمعرفة الجمهور بأن لجنة المصالحة الوطنية في غانا ستقوم بتحديد المستفيدين من برامج التعويضات، فقد كانت هناك مبالغات في الزعم بالوقوع ضحية للانتهاكات.

الانتقادات الدولية وأزكى المشاعر الوطنية بخيبة الأمل إزاء عملية تقصي الحقائق وتحقيق المصالحة.[22]

- *الإصلاح المؤسسي*. كيف ستسهم اللجنة في الإصلاحات الهامة للمؤسسات التي تسببت في وقوع الانتهاكات؟ هل سيضع تقريرها النهائي توصيات في هذا الصدد؟ وهل ستعقد اللجنة جلسات استماع مؤسسية؟ إن دراسة مسؤولية المؤسسات عن انتهاكات حقوق الإنسان الشاملة يعتبر قضية حساسة في تحديد مجالات الإصلاح في المستقبل، وقد تناول عدد من اللجان السابقة هذا الأمر من خلال جلسات الاستماع المخصصة لموضوعات معينة، أو من خلال إعداد أبواب متخصصة في التقرير النهائي.
- *الذاكرة*. ما الذي يمكن عمله تكريما لذكرى الضحايا؟ هل ستسهم اللجنة في إحياء ذكراهم؟ كيف ذلك؟ هل سيتم حفظ وثائق اللجنة في مكان أمين، مثل مكتب الوكيل المعني بحقوق الإنسان في الأرجنتين؟
- *المصالحة*.[23] بصرف النظر عن ورود لفظ "المصالحة" في اسم اللجنة أو عدم وروده،[24] فعلى المنظمات غير الحكومية أن تعنى بدراسة مفهوم المصالحة وأن تبحث عن الطرق التي يجب أو يمكن أن تسهم بها اللجنة في المصالحة. فإذا كانت المصالحة هدفا للعديد من عمليات العدالة الانتقالية، فقد يلزم التعامل مع التوقعات الشعبية، وتوضيح أمرين مهمين: (1) معنى "المصالحة" في السياق الوطني؛ (2) والإجراءات الملموسة المحددة التي سيتم تنفيذها لتحقيق المزيد من المصالحة، سواء بين الأفراد أو على المستوى الوطني.

2. دراسة التشريعات المقارنة

لئن كانت كل لجنة من لجان تقصي الحقائق فريدة من نوعها، فإن التعرف على الخبرات المقارنة يمكن أن يثري العملية، وأن يتيح الفرصة للتعلم من أخطاء الماضي. لذلك ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تحيط نفسها وغيرها علما في أثناء المرحلة التحضيرية بجوانب العملية من خلال البحوث التي قد تتضمن الدراسة المقارنة للتشريعات والتقارير النهائية ومواد التوعية العامة والكتابات المتعلقة بلجان تقصي الحقائق. وقد يسمح هذا البحث للمنظمات غير الحكومية بتحديد الأسباب التي أدت إلى فشل لجان تقصي الحقائق والمصالحة الأخرى في تحقيق أكبر أثر اجتماعي ممكن (منها أسباب سياسية مثل عدم وجود الزخم السياسي أو تغير الأولويات السياسية، ومنها أسباب عملية مثل قيود الميزانية). ولا شك في أن تحديد المخاطر المحتملة منذ البداية يساعد على وضع الاستراتيجيات اللازمة لتجنب هذه المخاطر.

3. موازنة التوقعات الطموحة

على المنظمات غير الحكومية أن تدرس التوقعات الشعبية المترتبة على إنشاء لجان تقصي الحقائق؛ فإذا كانت صلاحيات اللجنة واختصاصاتها مفرطة في العمومية، أو إذا طرحت فكرة اللجنة من جانب الجهات السياسية أو غيرها كعلاج ناجع لكل هموم الأمة ومشاكلها، فعندئذ تصبح المنظمات غير الحكومية مسؤولة عن نشوء توقعات أقرب إلى الواقعية بشأن قدرات اللجنة وإمكانياتها. وهنا نجد أيضا أنه من المفيد دراسة أفضل الممارسات الدولية في هذا السياق. فعلى سبيل المثال نجد أن بعض مواطني جنوب إفريقيا ذهبوا إلى القول بأنه كان من الواجب الحد من هالة المبالغة التي أحاطت "بالمصالحة"، والتي نشأت عن عمل اللجنة.

4. الإعداد لجهود المتابعة

---

[22] منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، "الحقيقة والعدالة: مهمة غير منجزة في جنوب إفريقيا"، منظمة العفو الدولية، 2003، رقم الوثيقة AFR 53/001 2003.

[23] في بعض السياقات الوطنية، أصبحت هذه الكلمة تعبر عن "التغافل" أو "النسيان". ولكن هذه الورقة الحالية تعتبر المصالحة عملية ثرية من الحوار الوطني والمحاسبة الوطنية.

[24] كما أشرنا من قبل، فإن العديد من اللجان تتعمد عدم إيراد هذا اللفظ في اسمها. ففي جواتيمالا مثلا، سميت اللجنة بلجنة التوضيح التاريخي.

على المنظمات غير الحكومية أن تعد لمرحلة متابعة أعمال لجنة تقصي الحقائق منذ بدء العملية. وثمة مشكلة عامة ظهرت في هذا الصدد من قبل، وهي عدم تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، فالمعروف أن عدم تنفيذ التوصيات ينفر الضحايا، لأنهم يعتبرون هذه التوصيات وعودا، إن لم يتم تنفيذها، يبدأ الضحايا في الشك في العملية برمتها. ومن هنا فإن وجود مكتب مركزي للمتابعة يعتبر ضروريا لطرح الاستفسارات وتنسيقها وضمان توفير الموارد وإتاحتها لمن يحتاجها. وعلى المنظمات غير الحكومية أن تبذل المساعي منذ البداية كي تضمن أن ينص القانون الذي تنشأ اللجنة بمقتضاه على وجود شكل ما من أشكال المؤسسات العامة المستقلة للقيام بمهمة المتابعة. وهناك عدد من الإمكانيات المؤسسية في هذا الصدد، مثل تعيين قاض للمظالم أو إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان.

ويلاحظ أن المنظمات غير الحكومية بطبيعتها مهيأة لتقييم الموقع الذي تتخذه اللجنة لنفسها، وتقبل العامة لها؛ ولذلك ينبغي على المنظمات أن تستفيد من هذا المنظور لتقييم احتياجات الضحايا، وتحديد كيفية تأثير لجنة تقصي الحقائق على المجال الذي تعمل فيه المنظمات. وقد يتطلب ذلك مشاركة اللجنة في عملها، أو العمل على تحسين قدرات المنظمات نفسها، ففي جنوب إفريقيا مثلا، أدى عجز لجنة الحقيقة والمصالحة عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مجال تنظيم الجماعات المنشأة رسميا لدعم الضحايا إلى ظهور منظمات جديدة على مستوى القاعدة الشعبية. إلا أن الخطر الكامن في التعبئة الذاتية التي يتولاها الضحايا بأنفسهم هو استمرار الشعور بالاستياء من فشل اللجنة – والحكومة الوطنية - في التعامل بصورة كافية مع الاحتياجات البادية أو الاحتياجات التي يعبر عنها الضحايا بأنفسهم.

كما ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تقيّم ما إذا كان النهج الذي تتبعه اللجنة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على مجال عملها. فمثلا، قد تشهد المنظمات العاملة في مجال الصحة النفسية ارتفاعا في مستوى استجابة الضحايا لخدماتها إذا ما دعت اللجنة إلى تضميد الجراح النفسية كجزء من برنامجها. إلا أن المنظمات قد تجد أيضاً أنها مضطرة للتعامل مع عدد كبير من الضحايا الذين يعانون من تجدد الإحساس بالصدمة أو من اضطراب الإجهاد الناشئ عن الصدمة عند الإدلاء بشهادتهم أو التعرض للضجة الإعلامية المتعلقة بالفظائع التي وقعت في الماضي.

ثانياً: العمل مع لجان تقصي الحقائق

أ. نظرة عامة

للمنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة تتمثل بوجه خاص في قدرتها على الحصول على المعلومات، وتمتعها بالمهارات البحثية، وقدرتها على تحديد القضايا والحالات الأساسية التي يمكن أن تتولاها اللجنة، كما أنها تتمتع بصلات واسعة مع الضحايا والمجتمع المدني بصفة عامة، وبالقدرة على تعبئة الرأي العام وبذل الضغط السياسي. وقد تؤدي هذه المزايا إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في العديد من الأنشطة طوال فترة وجود اللجنة، ومنها التعامل مع أجهزة الإعلام، وإنتاج الوسائط المختلفة ونشرها، والعمل لصالح الضحايا، وجمع المعلومات ونشرها. ومن القضايا التي قد تواجهها المنظمات غير الحكومية في سياق القيام بهذا الأنشطة إقامة العلاقات، والاستفادة من المعلومات، والتحسب للمشاكل، ووضع التصورات المستقبلية.

وقد تجد المنظمات غير الحكومية أن هذه المرحلة من العملية أصعب من المرحلة السابقة على عمل اللجنة؛ إذ إن لجنة تقصي الحقائق تتحول إلى مؤسسة رسمية ويكتسب العاملون بها وضعا مختلفا. فإذا لم تكن هناك علاقات سابقة على بدء عمل اللجنة، يظهر الخطر المتمثل في احتمال ضياع الهدف المشترك مع ظهور فكرة المقابلة بين "دور اللجنة ودور المنظمات" كطرفين منفصلين. إلا أن إدارة علاقات العمل تعتبر عملية متبادلة، فالمنظمات غير الحكومية عليها أن تقيم علاقات العمل السلسة بينها وبين لجنة تقصي الحقائق، واللجنة عليها أن تثبت صدق التزامها بإقامة علاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، نجد أن لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور الشرقية كانت واعية بضرورة إشراك المجتمع المدني بطريقة إيجابية منذ البداية، إذ أنها أنشأت إدارة لدعم برنامجها تتولى

وضع الاستراتيجيات اللازمة لبناء العلاقات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية.

ومن التحديات التي يمكن أن تعترض العلاقات بين المنظمات غير الحكومية ولجان تقصي الحقائق ما يلي:

- *الرؤية:* وضع الرؤية الخاصة بكيفية تضافر جهود اللجنة مع استراتيجيات المحاسبة على نطاق واسع، والحفاظ على هذه الرؤية.
- *التمثيل:* التمثيل المنصف وتكافؤ الأدوار.
- *المعلومات:* إدارة المعلومات وتبادلها.
- *التوتر:* التوترات أو الخلافات بين المنظمات غير الحكومية ولجنة تقصي الحقائق.

ب. إقامة العلاقات

1. بحث دقائق علاقات العمل

على المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع لجان تقصي الحقائق إدارة علاقات العمل، لا في إطار مجتمع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على اتساعه فحسب، ولكن مع العاملين باللجنة والضحايا والإعلام عموما. وعليها أن تنظم هذه العلاقات تنظيما استراتيجيا في أول موعد مبكر قدر الإمكان درءا للتعقيدات المحتملة وتحسباً لها. كما أن بناء علاقات عمل متينة ووجود استراتيجية واضحة طويلة المدى منذ البداية يمكن أن يساعد أيضا على ضمان فهم اللجنة للكيفية التي يؤثر بها عملها على الضحايا والمجتمع عموما.

ومن المرجح أن يكون لبعض أعضاء لجان تقصي الحقائق خبرة سابقة في قطاع المنظمات غير الحكومية، ومن ثم فإن الصلات بمجتمع المنظمات غير الحكومية قد تكون قائمة من البداية. إلا أن وجود تاريخ مشترك وأهداف مشتركة قد لا يؤدي بصورة تلقائية إلى قيام علاقات ودية ذات قنوات اتصال سلسة. وعندما تبدأ لجنة تقصي الحقائق عملها، يصبح طاقمها معرضا لصعوبات شديدة وضغوط تتعلق بضيق الوقت والموارد، والوقت المتاح للتوصل إلى اتفاق في الرأي، ولذلك قد يكون التفاوض مع مجتمع المنظمات غير الحكومية محدودا للغاية، وهذا ما قد يعود بالضرر على مجتمع المنظمات غير الحكومية وعلى عمل اللجنة؛ ولكن في مقابل ذلك، قد تصبح علاقات العمل أكثر سلاسة إذا أُنشئت آليات للاتصال قبل هذه المرحلة، وقد تأخذ هذه الآليات صورة اتفاقيات التعاون أو المبادئ التوجيهية الخاصة بالتعاون، أو أي آلية أخرى تتيح للمنظمات غير الحكومية تقديم التوصيات إلى اللجنة وانتقادها، وتضع الأساس لعقد اجتماعات دورية، وغير ذلك مما يساعد على إرساء برنامج مشترك للعمل.

الأطراف الدولية الفاعلة ولجان تقصي الحقائق

لمعظم لجان تقصي الحقائق علاقات مع الجهات والمنظمات الدولية التي تقع مقارها في بلدان أخرى وتساعد العملية الوطنية بطرق شتى. فالمنظمات الدولية غير الهادفة للربح، مثل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وأرشيف الأمن القومي (منظمة غير حكومية مقرها واشنطن العاصمة، متخصصة في الكشف عن الوثائق السرية للحكومة الأمريكية)، أو مركز دراسات العنف والمصالحة (جوهانسبرغ)، يمكن أن تقدم للمنظمات غير الحكومية الخبرة والمعرفة القائمة على التجارب المقارنة، أو أن تقدم لها الموارد الخاصة بالبحوث والأفراد، إلى جانب المشورة الخاصة "بأفضل الممارسات"، والأخطاء التي وقعت فيما مضى. وكثيرا ما تستطيع المنظمات غير الحكومية الواقعة في البلدان المجاورة (والتي كثيرا ما تتجاهلها الجهات الوطنية، على ما في ذلك من مفارقة) أن تمد يد العون من خلال تقديم الدروس المستفادة من تجاربها، فقد أسهمت المحاورات بين مواطني بلدان غرب إفريقيا إسهاما كبيرا في دور لجنتي تقصي الحقائق في سيراليون وغانا مثلا. والمعروف أن المؤسسات الدولية، مثل مؤسسة فورد، ومعهد المجتمع المفتوح، ومؤسسة روكفلر، كانت فيما مضى تقدم الدعم المالي وغيره من صور الدعم الهام، خصوصا للمنظمات غير الحكومية، في أثناء قيام لجان تقصي الحقائق بعملها، على الرغم من أن هذه المؤسسات قد تشترط أن يكون هناك ما يدل على وجود تأييد داخلي قوي لمثل هذه المبادرات، وعلى الرغم من أنه من المستبعد أن تقدر على دعم جميع التكاليف المرتبطة بلجان تقصي الحقائق الجادة. كما يمكن أن تقوم الدوائر الأكاديمية والبحثية الدولية بمد يد العون من خلال توثيق الموارد، وإجراء البحوث وتوفير الأماكن اللازمة لعقد المؤتمرات، ولوازم حفظ المعلومات والرصد. ولقد كانت الأمم المتحدة طرفاً محورياً فاعلاً في عدد من لجان تقصي الحقائق – خصوصا لجان السلفادور وجواتيمالا وسيراليون – ويمكن أن تمثل مصدرا للدعم والشرعية لإجراءات العدالة الانتقالية الوطنية. وأخيرا، نجد أن حكومات معينة، وبخاصة في أوروبا والبلدان الاسكندينافية، تهتم اهتماما صادقا بمبادرات العدالة الانتقالية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تشعر بعض المنظمات غير الحكومية بالريبة والعدوانية إذا نظرت إليها بعض قطاعات اللجنة على أنها منظمات متحيزة بطبيعتها وساعية إلى تحقيق غاياتها الخاصة. ففي هايتي، مثلا، آثرت اللجنة ألا تعمل مع المنظمات غير الحكومية في سياق الاتصال بالضحايا والشهود، واختارت بدلا من ذلك التعاون مع الهيئات الكنسية أو أجهزة الحكم المحلي.[25] كذلك قد تشعر المنظمات غير الحكومية بعدم الرضا إزاء تمويل لجنة تقصي الحقائق وموارد العامين بها. ولو تركت هذه التوترات الطبيعية تستفحل، لأدت إلى عرقلة التعاون المثمر الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى فعالية اللجنة وقدرتها على التجاوب مع احتياجات الضحايا. وإذا كانت هناك قطاعات معينة من مجتمع المنظمات غير الحكومية تنتقد عمل اللجنة، فقد يتبنى أعضاء اللجنة موقفا عدائيا من كل المنظمات غير الحكومية (والعكس بالعكس). وهذا سبب وجيه آخر لإقامة قنوات وثيقة للاتصال والنقد والسماح بالتعبير عن التوترات بطريقة لا تؤثر على مجمل علاقة العمل؛ ففي جنوب إفريقيا، عارضت منظمة "مجموعة مساندة ضحايا كولوماني" اللجنة في عدد من المرات، غير أن البعض رأوا أن هذه المعارضة جعلت بعض أعضاء اللجنة أقل استعدادا للمشاركة مع المنظمات غير الحكومية أو للثقة بها بصفة عامة.[26]

وعلى كل من المنظمات غير الحكومية والعاملين بلجان تقصي الحقائق تفهم موقف الجانب الآخر، إذ إن اللجنة قد تكون لديها نوايا طيبة لبناء علاقات إيجابية مع المنظمات غير الحكومية، لكنها قد تغرق تحت

[25] بريسيلا هينر، "حقائق مريعة"، نيويورك، روتليدج، 2001، ص 238.

[26] هـ. فان دير ميرفي، ب. ديوهيرست، ب. هامبر،"الجمعيات غير الحكومية ولجنة الحقيقة والمصالحة: تقييم التأثير"، بوليتيكون، 26: 1 (1999)، الهامش رقم 12.

وطأة العمل وضيق الوقت، بينما يحق المنظمات غير الحكومية أن تلمس أثر مساهمتها في الاجتماعات والتوصيات والانتقادات، أو أن ترى اعترافا واضحا بهذه المساهمة.

2. إشراك المنظمات غير الحكومية

يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تتبنى دورا أو مجموعة من الأدوار المختلفة في التعامل مع لجان تقصي الحقائق، تبعا للموقع الذي ترغب في اتخاذه. فقد ترغب هذه المنظمات في أن تعمل أساسا في مجال الرصد، من خلال النقد وطرح التوصيات. وعلى العكس من ذلك، قد ترغب في اتخاذ موقف الحليف و/أو المستشار، بالتركيز على المشاركة الإيجابية والتشجيع. وجدير بالذكر أن العديد من قطاعات المنظمات غير الحكومية تنتهج صورا ومستويات مختلفة من المشاركة، حسب مجال نشاطها الأساسي (الإعلام، الدعوة العامة/التوعية، دعم الضحايا/تقديم المشورة، إلخ). وقد يتحتم عليها اتباع نموذج معين للمشاركة بسبب موقف اللجنة نفسها، حيث أن قرار اللجنة بالتركيز على الدعم النفسي للضحايا أو على عملية العدالة الجزائية يحدد أي المنظمات غير الحكومية أكثر تأثيرا من غيرها في هذا الصدد.[27]

وإذا أرادت المنظمات غير الحكومية أن تعمل كحليف للجنة، فمن المهم ألا تنسى أنها ليست هي اللجنة نفسها، أي أنها يجب أن تسير على طريق المشاركة والتعاون، بدون أن تحاول ابتلاع اللجنة. وعلى المنظمات غير الحكومية أن تعي أن لها دورا مختلفا وأن تحسن استغلال هذا الاختلاف في الأدوار، وأن تحدد إلى أي مدى تريد أن تتعاون تعاونا وثيقا مع لجنة تقصي الحقائق لكي تحافظ على العلاقات البناءة معها دون أن تفقد هويتها. ومن الآثار الضارة التي تعود على لجان تقصي الحقائق من سوء إدارة المشاركة أو الشراكة الوثيقة بدرجة مفرطة مع المنظمات، ظهور مخاطر فعلية أو متوقعة تتهدد الاستقلال والحياد، ومخالفة قواعد السرية، وعدم وجود المحاسبة المؤسسية، وتضارب أساليب جمع المعلومات. أما الآثار الضارة التي يمكن أن تعود على المنظمات غير الحكومية فتتضمن ضياع هويتها وفقد التمويل والموارد. وسنناقش هذه النقاط بمزيد من التفصيل لاحقا.

وإذا تبنت المنظمات غير الحكومية دور الرقيب صراحة فيجب عليها أن تتخذ قرارات هامة بشأن عملية النقد؛ إذ إن النقد العام والخاص يلعبان دورا لا يمكن إنكاره، ولكن السؤال هو متى أيهما دون الآخر ملائما، وما الغرض الذي يخدمه. ففي بيرو، مثلا، استخدمت اللجنة مزيجا من طرق النقد الرسمي وغير الرسمي، ولكن عندما قوبل هذا النقد بالتجاهل، لم تجهر به المنظمات؛ إذ بات واضحا أن تدعيم العملية برمتها أهم من توجيه النقد إلى جوانب فرعية فيها، كيلا تصبح ألعوبة في أيدي المعارضين السياسيين. ولكن بعد أن انتهت اللجنة من تنفيذ مهامها بدأ النقد الذي لم تصرح به المنظمات غير الحكومية من قبل يظهر على الساحة العامة، الأمر الذي جعل أعضاء اللجنة يشعرون أن دورهم لم ينل التقدير الذي يستحقه. وفي سيراليون، لم يتم وضع أي برنامج يسمح للمنظمات غير الحكومية بالرقابة على المراحل الرئيسية لعمل اللجنة ونقدها في إطار خاص، مع احتمال توجيه النقد العام إذا دعت الحاجة، إلا في مرحلة متأخرة من مراحل عمل اللجنة.[28] وقد ساعد ذلك على تمكين المنظمات غير الحكومية، وتوضيح طرق الاتصال بينها وبين اللجنة، إلى جانب حل مشكلة عدم حضور المنظمات غير الحكومية في الجلسات العامة.

3.وضع البروتوكولات والاتفاقات الخاصة بتبادل المعلومات

تستعين لجان تقصي الحقائق بالعاملين بالمنظمات غير الحكومية في عدد من السياقات المختلفة (مثل المتطوعين والعاملين بنظام الدوام الكامل أو بعقود مؤقتة، إلخ). وفي بعض الأحيان، يمكن لهؤلاء الأفراد الوصول إلى بعض ملفات القضايا السرية أو إفادات الضحايا والشهود، فقد كانت المنظمات غير الحكومية في أقاليم سيراليون مثلا تحتفظ ببعض المعلومات لديها بسبب عدم توافر الفرصة في إطار لجنة

[27] كما أشرنا من قبل، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تعمل على التأكد من توصيل صوتها بأسرع ما يمكن حتى تصبح جهود لجنة تقصي الحقائق ممثلة للمصالح والقطاعات المتعددة في المجتمع المدني.

[28] متابعة أعمال لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

تقصي الحقائق. كما يمكن للمنظمات الدولية أن تعين استشاريين من العاملين باللجنة، وعندئذ يظهر السؤال التالي: من المسؤول عن المعلومات، وإلى من يدين أعضاء اللجنة بالولاء في المقام الأول عند الإفادة عن المعلومات والإدلاء بها؟

وتوضيحا لكيفية الاستفادة من المعلومات واستنساخها، وضمانا لتحديد الشخص الذي ينبغي على جميع العاملين باللجنة الرجوع إليه، يجب على المنظمات غير الحكومية أن تراعي الأمرين التاليين:

- تشجيع اللجنة على وضع بروتوكولات واتفاقات خاصة بجمع المعلومات، منها مثلا استخدام المعلومات والتصريح بها ورسم صيغ استمارات موحدة لجمع المعلومات.
- وضع مذكرة تفاهم بين المنظمات الفردية/الائتلاف من ناحية واللجنة من ناحية أخرى.

ويجب مراعاة الاتساق في تطبيق أي اتفاقات أو بروتوكولات على جميع العاملين باللجنة، على الرغم من أنه يلزم أحيانا وجود اتفاقات مختلفة للنوعيات المختلفة من العاملين. وقد تظل هناك بعض مجالات التداخل، خصوصا عند تحديد متى يصبح المرء "عضوا باللجنة" (وهي مسألة قد تكون مائعة إلى حد بعيد)، لكن هذه الاتفاقات يمكن أن تقلل من احتمالات ظهور المشاكل. فقد وضعت لجنة المصالحة الوطنية في غانا مثلا نماذج لاستمارات تستخدم في أغراض عدة، مثل تداول المعلومات وتدوين الإفادات، وقررت عدم استخدام المعلومات في حالة عدم الالتزام بهذه الصيغ المعتمدة بدقة.

4. إعادة رسم استراتيجيات المشاركة

يتراوح نطاق المشاركات التي يجب على المنظمات غير الحكومية أن تدخل فيها في أثناء عمل لجنة تقصي الحقائق ما بين المشاركات الرسمية والمؤسسية (مع الحكومة ولجنة تقصي الحقائق)، والمشاركات غير الرسمية (مع التنظيمات الشعبية والأفراد)؛ وهذا ما يتطلب من المنظمات غير الحكومية التيقظ والوعي باهتمامات مختلف الأطراف الفاعلة وأولوياتها وتوقعاتها لكي تحتفظ بفعاليتها وقدرتها على التأثير عبر كافة مراحل العملية. وعلى الرغم من أن العلاقات يمكن أن تكون قوية وتعزز جميع أطرافها، فمن الممكن أيضاً أن تنشأ بعض المشاكل في هذا الصدد.

ففي الفترة السابقة على إنشاء لجنة تقصي الحقائق، تقوم المنظمات غير الحكومية بإجراء كل الحوار والمشاركات السياسية تقريبا. وبعد أن تنطلق اللجنة في عملها قد يتم استبعاد الكثير من المنظمات غير الحكومية من العملية التي ساعدت على قيامها، ولعل هذا ضرورة تقتضيها الإجراءات الأمنية، وربما يرجع إلى عداء أعضاء اللجنة للمنظمات التي يرونها منحازة وغير ضرورية لعمل اللجنة. ومن المفهوم أن "تضخم الكبرياء الذاتي" لدى لجنة تقصي الحقائق باعتبارها مؤسسة قائمة قد يتسبب في إثارة مشاعر الإحباط لدى المنظمات غير الحكومية، فتتحول إلى مصدر للصراعات الشخصية والمؤسسية التي قد تضر المجتمع المدني وأعمال اللجنة إجمالا. إلا أن مشاكل الشعور بالعداء والريبة تجاه المنظمات غير الحكومية يظهر في الأعم الأغلب في بداية إجراءات عمل اللجنة، حيث لا يدرك أعضاء اللجنة (وخصوصا من لا خبرة لهم بالعمل مع قطاع المنظمات غير الحكومية) الصورة الكاملة لحجم العمل وأهمية المعلومات التي يمكن أن يحصلوا عليها من المنظمات غير الحكومية، أو كمية العمل الذي ينبغي إنجازه.

ويمكن التغلب على بعض هذه المشاكل إذا عملت المنظمات غير الحكومية على بناء علاقات الثقة بين اللجنة والمنظمات الرئيسية غير الحكومية وتنظيمات الضحايا. فمثلا، نرى أن مركز التنمية الديمقراطية في غانا أعد استراتيجيات عمل جيدة مع لجنة المصالحة الوطنية ساعد اللجنة على إنجاز أعمال هامة في بعض المجالات التي لم تكن تتمتع فيها بقدرات كافية، وعلى الاستفادة من التنسيق مع المنظمات غير الحكومية ودعم العاملين بها (مثلما في حالة تدوين الإفادات والاتصال بشتى قطاعات المجتمع).

وسوف تكون العلاقة بين لجنة تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية أكثر استرضاءً وتطييباً للخاطر في وجود الثقة بين الجانبين، وعندئذ قد يتعرض أعضاء اللجنة لضغوط زمنية بالغة الشدة بحيث لا يكون لديهم الوقت أو الاستعداد للدخول في مفاوضات وجهود مطولة للتوصل إلى اتفاق في الآراء. ويحدث ذلك أيضا عندما يكون هناك احتمال قوي لاستعانة اللجنة بالعاملين بالمنظمات غير الحكومية في مجالات التي لم تحسن فيها اللجنة تقدير قدراتها. وقد تشعر المنظمات غير الحكومية بالاستياء – ولها الحق في ذلك – لاستبعادها بحيث ترى أن العلاقة مع اللجنة علاقة أخذ في اتجاه واحد من المنظمات إلى اللجنة. مثل هذه المشاعر التي يثيرها الاستبعاد قد تلحق ضرراً أساسياً بعمل اللجنة (إذا حرمت المنظمات غير الحكومية، مثلاً، من حقها في المشاركة وانسحبت منها بالكامل)، ولذلك فمن الضروري أن يكون هناك تحديد واضح للأدوار، وترتيب مسبق لمسارات الاتصال والنقد التي تسمح بأقصى قدر من التمثيل في إطار الحد الأدنى من التفاوض. وقد تكون العلاقة أكثر سلاسة عندما تتفهم المنظمات غير الحكومية موقف أعضاء اللجنة، الذين تنخفض قدرتهم على التعلم والتحصيل في ظل المواقف الصعبة انخفاضا حادا. فإذا تفهمت المنظمات غير الحكومية التوترات الداخلية في اللجنة، وحافظت على جبهتها متماسكة وموحدة، سهل عليها تقديم مواردها للجنة وسهل على اللجنة إدراك قيمتها الكبيرة. وقد استفادت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في بيرو من جهود أكثر من 4500 من المتطوعين في شتى أنحاء بيرو، لكن العاملين باللجنة لم يدركوا القيمة الكامنة في هذه الجهود إلا قرب نهاية العملية.

ج. المعلومات

1. إدارة المعلومات

دراسة حالة: جمع المعلومات على مستوى المجتمع المدني في غواتيمالا
"مشروع استعادة الذاكرة التاريخية" في غواتيمالا

قرب نهاية الحرب الأهلية التي استغرقت 36 عاما في غواتيمالا، أسهمت مساعدة الأمم المتحدة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين في إنشاء "لجنة وطنية للتوضيح التاريخي". ونظرا لأن العصابات المحاربة والحكومة كانت ممثلة في اتفاقات السلام، فقد كانت لجنة تقصي الحقائق المنشأة تحت رعاية الأمم المتحدة حلا وسطا ذي صلاحيات محدودة، فلم يكن لها سلطة استدعاء الأشخاص للشهادة، أو التفتيش أو الضبط، ولم تكن تستطيع استخدام الأدلة المجموعة في سياق إجراءات القضاء الجنائي، ولم يتح لها من الوقت سوى ستة أشهر للتحقيق في انتهاكات وقعت على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

ودعما للجنة الرسمية ولمساعدتها على كشف حقيقة ما حدث في الماضي في غواتيمالا، أعد مكتب حقوق الإنسان التابع لرئيس أساقفة غواتيمالا مشروعا مهما أسماه "مشروع استعادة الذاكرة التاريخية"، فحظي بدعم أكثر من 70 كنيسة، ومنظمة من منظمات حقوق الإنسان وشتى المنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم؛ وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات قام في إطار هذا المشروع أكثر من 800 شخص بإجراء المقابلات الشخصية، وجمع 6500 شهادة، وتوثيق أكثر من 55 ألف حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان. وكان 500 من الأشخاص الستمائة الذين أجروا المقابلات من السكان الأصليين، وبفضل إجراء المقابلات بثماني عشرة لغة تمكن المشروع من الوصول إلى أعمق أعماق المناطق الريفية في غواتيمالا، من الناحية اللغوية والجغرافية والثقافية، الأمر الذي يفوق قدرة لجنة التوضيح التاريخي ويدعمها.

وتمت إجراءات التوعية العامة والتثقيف العام على مستوى غواتيمالا من خلال البرامج الإذاعية وتوزيع الكتيبات والمنشورات. كما تم تدوين أقوال الضحايا والشهود بصورة تجاوزت الصيغة التقليدية التي كانت قد أعدتها لجنة تقصي الحقائق، بحيث طرحت أسئلة شخصية وأخرى تدعو للتأمل تشجيعا للضحايا والشهود على الحديث بحرية على نحو يتيح للمشروع فهم أحداث الماضي في سياقها الواسع. وقد صُممت هذه العملية على النحو الذي يؤدي إلى تمكين الأهالي – حيث شملت زعماء المجتمعات المحلية – كما ركزت على العلاج الروحي حيث دأب القساوسة على مصاحبة المسؤولين عن تدوين الأقوال في المقابلات الشخصية.

واستخدمت المعلومات التي تم جمعها لإعداد تقرير من 1400 صفحة بعنوان Guatemala: Nunca Más إلا أن "مشروع استعادة الذاكرة التاريخية" لم يتوقف عند هذا الحد، حيث جرت متابعته من خلال الاجتماعات وورشات العمل والمنتديات التي أعدت لمناقشة النتائج مع الفئات المضارة، ومن خلال الكتيبات والملصقات المعدة لنشر النتائج، وعقد المراسم واستخراج الجثث وإعادة دفنها وتأبين المتوفين وتقديم المساعدة القانونية والخدمات الصحية.

وهكذا عاد "مشروع استعادة الذاكرة التاريخية" بفوائد جمة على "لجنة التوضيح التاريخي"، التي وجدت أمامها كمية هائلة من النتائج التي يمكن الاستعانة بها في عملها منذ البداية، بالإضافة إلى مواردها الضخمة نسبيا. فبينما تمكنت اللجنة من جمع 7338 شهادة، قدم مشروع استعادة الذاكرة التاريخية إسهاما ضخما على صعيد استجلاء الحقيقة وكشفها في غواتيمالا، خصوصا بفضل الحصول على الشهادات المستقاة من بعض قطاعات السكان الأصليين الذين لم ع.

وعند إعداد المعلومات ومضاهاتها بغرض تبادلها مع لجان تقصي الحقائق، يجب على المنظمات غير الحكومية أن تراعي المشاكل المتعلقة بالنوعية والتنسيق والتوقيت. فلجان تقصي الحقائق تحتاج إلى معلومات على مستوى عال من الجودة في المراحل المبكرة قدر الإمكان (وقد لا تستطيع استخدام أي

معلومات إلا إذا تم استيفاء معايير معينة تتعلق بصحة هذه المعلومات وصرامة البحث وإمكانية التثبت منها في الواقع). وتيسيرا لإدراج المعلومات في عمل اللجنة، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تضمن دقة المعلومات التي تجمعها، وتوافق صيغة تدوينها وقواعد بياناتها مع متطلبات اللجنة ونظم معلوماتها،[29] وهذا ما يؤدي إلى تقليل المجهود والوقت الكبير المنفق في تنظيم المعلومات وتبويبها.

كما أن إدارة المعلومات تعد قضية هامة فيما يتعلق بالاتصال بأعضاء لجنة تقصي الحقائق، ففي بعض اللجان نجد أن المنظمات غير الحكومية في العاصمة أوسع اطلاعاً على أنشطة اللجنة من أعضائها الموجودين في المناطق النائية. ويمكن تفادي ذلك الوضع إذا أنشأت اللجان قنوات اتصال وهياكل واضحة للتسلسل الهرمي للعاملين. وقد يكون من المفيد أيضا عقد جلسات تدريبية للعاملين بأمانة اللجنة للاستفادة من تغطية أساليب إدارة الأعداد الكبيرة من العاملين المنتشرين في مساحة شاسعة.

وحتى في المراحل المبكرة من العملية، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تراعي ضرورة إدارة المعلومات وحفظها بعد انتهاء عمل اللجنة؛ فما الذي سيحدث لملفات اللجنة بعد أن تنتهي من العمل، ومن الذي سيتولى الحفاظ عليها (وعلى وجه الخصوص تحديد شروط الاطلاع على المعلومات السرية)؟ وكثيرا ما يحدث أن تنتهي اللجنة من عملها سريعا، دون أن يكون لديها الوقت الكافي لفرز المعلومات فرزا كاملا وفصل السري منها عن غير السري، وقد كان عدم توقع مسألة الحفاظ على المعلومات من أهم العيوب التي شابت عملية تقصي الحقائق في جنوب إفريقيا مما أدى إلى عرقلة المتابعة والتقييم.[30]

ومن الخيارات الخاصة بحفظ المعلومات بعد الانتهاء من عمل اللجنة ما يلي:

- تخزين المادة في الأرشيف الوطني أو المكتبة الوطنية، بافتراض أن هذه المؤسسات موضع ثقة ولديها القدرة اللازمة لذلك وتخضع لإدارة محترفة.
- الدعوة منذ البدء لإقامة مكاتب/مؤسسات للتوثيق والمتابعة، أو إنشاء أرشيف رسمي أو وحدة أرشيف رسمية بعد الانتهاء من العملية (مثل مكتب وكيل الوزارة المعني بحقوق الإنسان في الأرجنتين).
- التعاون الوثيق مع منظمة غير حكومية متخصصة في هذا المجال (مثلما حدث في شيلي عند تحولت منظمة Vicaria de la Solidaridad من منظمة نشطة في مجال حقوق الإنسان إلى أرشيف للذاكرة يدار بطريقة محترفة).
- تخزين المعلومات لدى جهة خارجية، مثلما تفعل بعض الجامعات الأمريكية والأوروبية التي تحرص على حفظ المواد المستقاة من منظمات حقوق الإنسان. وتستطيع بعض هذه الجامعات تقديم التدريب اللازم للعاملين بالمنظمات غير الحكومية في مجال إدارة عملية التوثيق، إلى جانب توفير الحيز المطلوب للحفظ (بما في ذلك الاستعانة بنظم الحفظ الإلكترونية التي تسمح بتبادل المعلومات عبر الشبكات تحت الرقابة).
- الاتصال بمديري السجلات/أمناء المكتبات على المستوى الدولي (فجمعية المكتبات الأمريكية مثلا كثيراً ما تبدي استعدادها لإيفاد بعثات إلى مختلف البلدان).

وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية قد ترغب في تولي مسؤولية حفظ الوثائق بنفسها تسهيلا لعملية المتابعة التي ستقوم بها، فثمة مجموعة من الأسباب التي قد تجعل ذلك أمرا عسيراً:

- الوثائق والمحفوظات سهلة التلف أو الإعدام، بل والسرقة.

---

[29] للاطلاع على مصدر مفيد لأساليب إدارة المعلومات التي اتبعتها لجان تقصي الحقائق فيما مضى، انظر باتريك بول، وهربرت ف. سبيرار، ولويز سبيرار (محررون): "إعداد القضية: التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق باستخدام نظم المعلومات وتحليل البيانات"، الجمعية الأمريكية للتقدم العلمي، 2000، على الموقع التالي على الإنترنت:
http://shr.aaas.org/mtc/.

[30] لويس بيكفورد، "ضرورة الأرشيف"، هيومان رايتس كوارترلي، 21: 4 (1999).

- طرق الحفظ السليم للوثائق (مثل الميكروفيلم، الحفظ الورقي، أساليب التخزين الخاصة) تحتاج إلى معرفة وموارد فنية خاصة.
- التعامل مع كميات كبيرة من المواد القيمة (بالتصنيف والتنظيم) يتطلب توفر قدر ضخم من الموارد.

وعلى الرغم من أن التحكم في التوثيق ليس بالضرورة فكرة جيدة للمنظمات غير الحكومية من حيث مسؤوليات الحفظ، فإن المعلومات لها قيمة كبيرة في أثناء المتابعة، ولذلك ينبغي على أعضاء اللجنة السعي للحصول على الإذن اللازم لاستخدام هذه المعلومات لخدمة أغراض اللجنة.

2. نشر المعلومات

قد تشترك المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات لعدة أغراض، منها الدعاية عن جهود اللجنة، والإعلان عن عمل المنظمات، وتوعية العامة، وتدريب العاملين. وتتفاوت أولويات نشر المعلومات بالنسبة للجان تقصي الحقائق عبر مراحل عملها، ففي البداية تأتي نوعية المعلومات على رأس الموضوعات الهامة، وفي منتصف العملية تأتي مسألة التنسيق وأنشطة نشر المعلومات، وفي نهاية مراحل عمل اللجنة يصبح أهم موضوع هو ضمان تلقي المعلومات في الوقت المناسب للتأثير على التقرير النهائي أو لإدراجها فيه. فمثلا نجد أن لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو قررت إعداد كتيبات تعليمية للمدارس، وهي فكرة طيبة لكنها مع الأسف جاءت بعد انتهاء اللجنة من عملها.[31]

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية منخرطة في صناعة الإعلام (أي إذا كانت تنتج مواد للتوعية والاتصال بالقطاعات النائية من المجتمع، أو إذا كانت تدعو إلى نهج معين بشأن تحقيق العدالة في المراحل الانتقالية)، فعليها دراسة الأمور التالية:

- أهداف الاتصال بالقطاعات النائية وجهود التوعية والدعوة، والرسالة التي تريد توصيلها من خلال المواد.
- الجمهور المستهدف توصيل الرسالة إليه.
- أفضل الصيغ التي تلائم احتياجات الجمهور المستهدف والتي تحق أقصى فعالية في حمل الرسالة.
- أفضل وسيلة للعرض واختيار مقدم العرض.

فعند تحديد الجمهور، مثلا، نجد أن العرض التقديمي باستخدام برنامج "باور بوينت" يحقق نتيجة فعالة مع صناع السياسات، بينما يعتبر الكتيب المرشد أوقع أثرا عند التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وتعتبر الوسائط التي يسهل الحصول عليها (كتسجيلات الفيديو) مفيدة جدا بوجه خاص عند مخاطبة الضحايا والمجتمعات المحلية والجمهور العام. وعندما يتم إعداد المواد لهذه الفئات المختلفة، يجب مراعاة تبسيط المعلومات، مع تكرار الرسائل الأساسية بطرق متنوعة حتى يسهل الاحتفاظ بها في الذاكرة، إلى جانب استخدام دراسات الحالة النموذجية أو القصص التي يمكن أن يتعاطف معها المشاهد أو متلقي المعلومة. ومن السهل تبرير ارتفاع تكلفة إنتاج التسجيلات المصورة عموما متى كان الجمهور المرتقب كبير العدد، وحيث تظهر بوضوح إمكانية استجابته للتسجيلات المصورة، وحيثما وجدت طريقة فعالة للتوزيع (مثل وجود شبكة من أماكن العرض أو ضمان الحصول على فرصة للبث التليفزيوني). ويجب أن تشترك شبكات الحلفاء الموزعين في إعداد هذه التسجيلات منذ البداية ضمانا لاستمرار دعمهم عند توصيل المادة للمتلقين في أماكن نائية في آخر الأمر، وحتى يمكن أن تعكس المادة أولوياتهم. أما إذا استخدمت التسجيلات المصورة مع جمهور محدود أو في عروض تقديمية شديدة التفصيل، فعندئذ يصبح أهم عامل هو توجيه الرسالة بوضوح وإعدادها خصيصا للجمهور المستهدف، مع تقييم ما إذا كانت

[31] "الاهتمامات الأساسية لدى لجان تقصي الحقائق فيما يتعلق بنشر المعلومات هي الجودة في البداية والتنسيق في المرحلة المتوسطة والتوقيت في النهاية." انظر الملحق، خافيير كيورليزا.

التسجيلات المصورة أو غيرها من المواد السمعية البصرية هي أنسب استراتيجية في هذا الصدد (وقد تكون كذلك بالفعل، ولكن القرار يجب اتخاذه بناء على فهم واضح للفوائد المحتملة لاستخدام واسطة بعينها دون الأخرى).[32]

وقد استخدمت لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو مجموعة كبيرة من المواد بصيغ مختلفة لتحقيق أعظم أثر ممكن للنشر، ومنها المواد الملونة والمخططات البيانية والمواد التعليمية المبسطة للغاية. وقد تواجه بعض المنظمات غير الحكومية قيوداً ناجمة عن ضيق الموارد، أو نقص المهارات، أو رداءة قنوات التوزيع، ولكن عليها الاستفادة من نقاط القوة في تنظيمها (أو تحالفها) لتوفير أفضل تدريب وتوعية ممكنة.

د. توقع المشاكل

قد تواجه المنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق مشاكل داخلية (مثل التنافس على التمويل، أو نقص التنسيق، أو نقص التسويق، أو التخوف من فقدان وضعها الحيادي، أو فقد كبار العاملين بها)، أو مشاكل في علاقتها باللجنة (مثل إطار عملها، أو أجندتها السياسية، أو بنيتها الإدارية الداخلية أو التوترات السياسية).[33] ومن الممكن التحسب مسبقا لبعض هذه المشاكل على الأقل والاستعداد لمواجهتها.

ومن المشاكل التي قد تواجهها المنظمات غير الحكومية العامل مع لجان تقصي الحقائق ما يلي:

- المنافسة على التمويل
- عدم التنسيق مع اللجنة
- فقد الهوية مع اتخاذ اللجنة موقع الصدارة
- هجرة العاملين في هذه المنظمات إلى اللجنة
- الفتور مع سير العمل

1. دعم المجتمع المدني

ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تعيد تقييم موقفها من آن لآخر في ضوء تغير الظروف السياسية والرأي العام ضمانا للحفاظ على هويتها كمنظمات وعلى مكانها في الساحة السياسية. ذلك أن حسن التعامل مع توقعات الجمهور والمجتمع المدني وتوقع التوترات المحتملة يمكن أن يساعد على ضمان تقوية المجتمع المدني إبان دعمه للجنة تقصي الحقائق وبعد ذلك، كما أن تكوين شبكة من المنظمات يمكن أن يوفر الدعم والتشجيع ،وطرق الاتصال الفعالة.

كما يمكن للجان تقصي الحقائق أن تساعد على دعم المجتمع المدني من خلال العمل مع قطاعات ليست مألوفة لديها، وبناء العلاقات مع قطاعات أخرى من مجتمع المنظمات غير الحكومية، مثل المنظمات النسائية أو العمالية. وفي أثناء مراحل عمل اللجنة، قد لا يكون هناك وقت كاف لبناء علاقات فردية، الأمر الذي يبرر ضرورة وجود آليات رسمية توفر قنوات الاتصال حتى في أوقات التوتر. وبالإمكان توقع بعض المشاكل، ولكنها مع ذلك يمكن أن تتسبب في الصراع وإثارة العداوات.

2. التمويل والهوية المؤسسية

---

[32] "ويتنس" (الشاهد)، منظمة غير حكومية مقرها نيويورك (www.witness.org) تقدم المشورة للمنظمات غير الحكومية بشأن توظيف المواد البصرية في الجهود الخاصة بحقوق الإنسان.

[33] هـ. فان دير ميرفي، ب. ديوهيرست، ب. هامبر، "المنظمات غير الحكومية ولجان تقصي الحقائق والمصالحة: تقييم التأثير"، بوليتيكون 26: 1 (1999)، هامش 28.

كما سبق أن أشرنا، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تقيِّم مدى وثاقة العلاقة التي تريد إقامتها مع اللجنة ضمانا للحفاظ على هويتها المؤسسية. ويعتبر التمويل مشكلة هامة لأن المنظمات غير الحكومية تكون في الغالب مقيدة بمشروعات سبق أن قبلتها، وقد يصعب عليها تغيير حدود المنح لكي تدخل بعض المهام الجديدة تحت مظلتها. ومن هنا قد ينتهي بها الأمر إلى القيام بمهام لجان تقصي الحقائق ولكن بصورة تطوعية، وقد تفوتها فرصة بناء علاقات أوثق مع اللجنة بسبب ضيق مواردها، أو التزامها بمشروعات بديلة. ومن ثم يجب على لجان تقصي الحقائق أن تعي جيدا ضرورة تعويض المنظمات غير الحكومية عن عملها (إن أمكن) خصوصا إذا استخدمت قدرا كبيرا من وقت المنظمات ومواردها البشرية. وهنا تصبح القيمة الرمزية للمبلغ المدفوع، باعتباره مؤشراً على التقدير والاعتراف بالدور، مساوية لقيمته الاقتصادية الحقيقية.

وفي أثناء فترة عمل لجنة تقصي الحقائق، يمكن للجهات المانحة أن تحدد أولويات المشروعات والمقترحات المرتبطة باللجنة، الأمر الذي يشجع المنظمات غير الحكومية على اتخاذ موقع قريب من اللجنة. وقد يؤدي تفضيل الجهات المانحة للمشروعات ذات الناتج الملموس إلى تقليل القدر المتاح من المنح للمنظمات غير الحكومية، خصوصا المنظمات التي تنتمي للمستويات المحلية الدنيا. وقد تندفع المنظمات غير الحكومية إلى وضع مقترحات تعرف أن لجان تقصي الحقائق تحتاج إليها في ذلك الوقت، وقد لا يكون ذلك بالضرورة إيجابيا أو ذا فائدة حقيقية لأي من الطرفين.

ومن الممكن تفادي المنافسة على التمويل (أو على الأقل تقليصها إلى أدنى حد) إذا كان للمنظمات استراتيجية ورؤية طويلة المدى عن دورها مع اللجنة. وقد يحدث على المدى الطويل أن *تكتسب* المنظمات غير الحكومية فرصا تمويلية من خلال عملية تقصي الحقائق مع اهتمام مجموعة أكبر من الجهات المانحة بقضايا معينة، مثل حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي والمساءلة وتقديم الخدمات لمساعدة الضحايا.[34]

3. هجرة العمالة

تعتمد لجان تقصي الحقائق كثيرا على عدد كبير من العاملين،[35] وقد يؤدي توظيف طاقم العاملين من بين أهالي المنطقة إلى سحبهم من المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يقلص من قدراتها على المدى القصير والطويل. ومن المفهوم أن أصحاب الخبرة والقدرات المتميزة في المنظمات غير الحكومية قد ينتقلون إلى اللجنة،[36] فقد تعطي لجان تقصي الحقائق أحيانا رواتب أعلى، ومميزات أكبر وفرصا أفضل للتطور المهني على المستوى الدولي، لكن انتقال العمالة يظل مشكلة كبرى تحتاج إلى حلول مبتكرة. ومن الممكن في هذا الصدد تشجيع الجهات المانحة على تقديم المزيد من التمويل والسماح للمنظمات غير الحكومية بتقديم رواتب منافسة في هذه اللحظة الحرجة. وكثيرا ما تتعاون المنظمات غير الحكومية مع لجان تقصي الحقائق بصورة فرعية، فتقدم لها العاملين أو الموارد للقيام بمهام بعينها دون أن تكون هناك حدود واضحة لمدى المشاركة و/أو الالتزام. وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة هجرة العمالة، إذ ليس من الواضح تماما متى يصبح المرء عضوا في اللجنة.

ومن الممكن تشجيع لجان تقصي الحقائق على التوسع في نطاق التوظيف من خارج المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان للاستفادة من قطاع أعرض (وقد يؤدي ذلك إلى تحسين دور اللجنة من

---

[34] في جنوب إفريقيا "لئن كان أحد الأشخاص قد شكا من أن لجنة الحقيقة والمصالحة استحوذت على تمويل كانت ستحصل عليه المنظمات غير الحكومية التي تعمل في نفس المضمار، فإن معظم من أجريت معهم المقابلات الشخصية شعروا بأن أنشطة اللجنة خلقت المزيد من فرص التمويل للمنظمات غير الحكومية للعمل في مجالات مرتبطة بمجال اللجنة في المستقبل". هـ. فان دير ميرفي، ب. ديوهيرست، ب. هامبر، "المنظمات غير الحكومية ولجان تقصي الحقائق والمصالحة: تقييم التأثير"، بوليتيكون 26: 1 (1999)، هامش 45.

[35] يتفاوت حجم العاملين في لجان تقصي الحقائق تفاوتا شديدا، من أقل من 50 في السلفادور إلى 155 في غانا إلى أكثر من 400 في جنوب إفريقيا وبيرو.

[36] انظر الهامش الرئيسي رقم 35. هـ. يضرب فان دير ميرفي وآخرون مثالا بلجنة حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا، التي انتقل ثلاثة من العاملين بها إلى لجنة الحقيقة والمصالحة، ومن بينهم مديرها. وقد استغرق الأمر عامين للعودة إلى مستوى القدرات البشرية الذي كان موجودا قبل إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة.

خلال إجراء التحقيقات على مستوى يتسم بمزيد من التنوع التخصصي)، إلا أن الإيغال في هذا المسار، والتحول إلى النقيض الآخر، أي بتوظيف جميع أعضاء اللجنة من خارج المنظمات غير الحكومية، قد يؤدي إلى زعزعة الثقة وإلى حرمان اللجنة من الاستفادة من قيمة المنظمات غير الحكومية.

هـ. تصور المستقبل

1. تحاشي مخاطر التفكك

عندما تشرع لجنة تقصي الحقائق في مباشرة مهامها قد يتفتت مجتمع المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تبدأ في العمل في مشروعات منفصلة. فإذا كفت المنظمات عن التشاور بشأن أنشطتها وإصدار التقارير بشأنها، فقد يضر ذلك بالعلاقات القائمة بينها، ويصيبها بالفتور. لذلك فمن المهم للمنظمات أن تسعى للحفاظ على الوعي بالغرض الكلي للعملية وبموقعها في إطارها. وتبقى الحاجة إلى التشاور مسألة مهمة لمواصلة إحاطة الأطراف الفاعلة وإشراكها في العملية برمتها، لا في جزئيات التعاون المباشر معها فحسب.

2. التخطيط والتقرير النهائي

إن وضع تصور مبدئي للتقرير النهائي في مرحلة مبكرة يساعد المنظمات غير الحكومية على الحفاظ على وعيها بتوجه المشروع بصورة إجمالية، كما يعد أمرا ضروريا لضمان إنجاز اللجنة مهمتها في صورة مشروع مفيد للمجتمع يحسن تسخير الحماس السائد لدى العامة. وقد تعرض التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا إلى الانتقاد بسبب تركيزه على ثنائية وهمية تقسم العنف إلى عنف سياسي وعنف جنائي، مع تجاهل الجدل الاجتماعي الأساسي التي كان هو السبب التاريخي وراء الفصل العنصري والمنتفعين من العنف المرتبط به. فإذا كانت صلاحيات اللجنة المحدودة تقيد بالضرورة حجم التحقيقات وتفرض عليها الانتقائية، فمن الممكن أن تعمل المنظمات غير الحكومية على تعريف اللجنة بجو الرأي العام وتوجهاته، وعلى تشجيعها على الاستفادة منه في التقرير النهائي. فإذا لم ينجح هذا المسعى، فلا يلزم بالضرورة أن تحذو المنظمات غير الحكومية نفسها حذو اللجنة، وتسير على نهجها، بل يمكنها أن تواصل العمل على تلبية ما تعتبره المطالب الاجتماعية الأساسية.

ثالثاً: مرحلة ما بعد اللجنة

المرحلة التي تلي انتهاء أعمال اللجنة يمكن أن تكون فترة من النشاط الهام للمنظمات غير الحكومية في عدد من المجالات، مثل مساعدة الضحايا والتوعية العامة وتخليد ذكرى الضحايا وتقييم اللجنة ومتابعة تنفيذ توصياتها ونشر النتائج التي توصلت إليها اللجنة وتنظيم ورشات العمل والندوات وضمان مواصلة الاهتمام الإعلامي والتصدي للنقد الموجه إلى اللجنة.

أ. المشاركة في إعداد التقرير النهائي وتقييم اللجنة

1. كتابة التقرير النهائي

يكتسي التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق أهمية بالغة، لا باعتباره مقياساً للتحقيقات التي أجرتها اللجنة فحسب، ولكن كأداة لتحديد الأنشطة المستقبلية أيضا (أو عدمها) على مستوى الحكومة والمجتمع المدني. ويتوقف نشر التقرير النهائي من جانب اللجنة والحكومة، والمسؤولية الملقاة على عاتق المنظمات غير الحكومية، على الظروف المعينة التي تكتنف علاقات العمل بين هذه الأطراف، ولكن ينبغي أن تعطي المنظمات غير الحكومية أولوية للاشتراك مع الحكومة في مسؤولياتها، ثم الاستعانة بالقدرات الرئيسية للمنظمات في الإعلان عن جهود اللجنة ونتائجها ونشرها. وقد يحدث أن تكون الحكومة غير راغبة أو غير قادرة على نشر النتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق على نطاق واسع، وعندئذ يمكن النظر في الأمور التالية ضمانا لتعميم أثر التقرير النهائي على كل الأعمار والطبقات الاجتماعية والطوائف العرقية في بلد ما:

- ترجمة التقرير إلى اللغات الوطنية الأساسية
- إعداد ملخصات قصيرة للنتائج والتوصيات الأساسية بعدد أكبر من اللغات الوطنية
- إعداد طبعات مصورة أو مزودة بالرسوم الإيضاحية للنتائج و/أو الإجراءات الأساسية للجنة
- دمج عمل لجنة تقصي الحقائق في صلب المناهج المدرسية
- إعداد أفلام قصيرة أو أفلام وثائقية

والقضية الأساسية هنا هي وضع هذه المعلومات في متناول الجماهير، وتيسير الاطلاع عليها، وهناك وسائط مختلفة تعد أنسب من غيرها لخدمة أهداف متعددة، فالقصص المصورة مثلا تناسب جمهور الشباب أو أصحاب المستوى المتواضع من الإلمام بالقراءة والكتابة. أما الجمع بين عدة أدوات إعلامية فمكن أن يكون له تأثير أوقع من غيره. ففي سيراليون مثلا، أعدت منظمة "ويتنس" فيلما مدته ساعة عن التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، يبرز النقاط الرئيسية للتقرير من خلال مزيج من الشهادات المقدمة في الجلسات العامة والمواد الأرشيفية.

كما يمكن أن تكون المشروعات الابتكارية و/أو الدرامية، مثل الكتب والأفلام والمسرحيات والصور الفوتوغرافية وغيرها من أشكال التعبير الثقافي، أدوات ناجحة في التعبير عن مدى الألم والمعاناة والأمل الذي تكشف عنه عملية تقصي الحقائق. ففي بيرو مثلا، نظمت لجنة الحقيقة والمصالحة معرضا للصور الفوتوغرافية بعنوان "للذكرى"، حضره أكثر من 18 ألف شخص على مدى 80 يوما. وكانت المشروعات الدرامية أداة أساسية لدى منظمة مساعدة ضحايا كولوماني في جنوب إفريقيا، وهي الوسيلة التي استخدمها أيضا "مشروع استعاد الذاكرة التاريخية" مع السكان الأصليين في غواتيمالا.

وعلى المنظمات غير الحكومية أن تضمن مراعاة النقاط التالية في التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق:

- تيسر اطلاع مختلف قطاعات الجماهير عليه
- الدقة في تسجيل البيانات أو اختصارها
- توافره بصيغ ولغات مختلفة

2. وضع استراتيجيات لدعم الضحايا وتمكينهم والدعوة لمساندتهم

في بعض البلدان، وبخاصة جنوب إفريقيا، وجدت المنظمات غير الحكومية في مرحلة ما بعد اللجنة أن الضحايا يشعرون بخيبة الأمل إزاء العملية، خصوصا من أدلوا منهم بشهاداتهم في جلسات عامة وسط ضجة إعلامية، إذ قد يشعرون بأن شيئاً لم يحدث بعد تقديم إفادتهم. وفي هذا السياق تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تحسّن وقع هذه التجربة على الضحايا، وترفع من مستوى رضاهم من خلال الاهتمام بتوقعاتهم وضمان ألا تكون الشهادة هي نهاية المطاف. والخطر الكامن هنا أن عملية تقصي الحقائق قد تثير المشاعر والتوقعات ثم تترك الضحايا والمشاركين نهبا للأسى دون أي مساندة. ومن الممكن أن يصبح الزخم الذي تكتسبه عملية تقصي الحقائق أمرا إيجابيا إذا عملت اللجنة كحافز للناس على طلب العون، بشرط توافر التسهيلات المطلوبة. ويعتبر الدعم والتمكين الذي يؤكد على استمرار أهمية الضحايا أمرا ضروريا لضمان التأثير النهائي للجنة. ولذلك فعند إعداد استراتيجيات دعم الضحايا وتمكينهم، يجب على المنظمات غير الحكومية أن تضمن تحقيق التناغم بينها وبين الحوار الاجتماعي والزخم العام السائد؛ حيث أن عدم تسخير الحوار السائد يؤدي إلى تقليص تأثير اللجنة.

إلا أن لجان تقصي الحقائق يجب أن تتوقع نشاط المنظمات غير الحكومية حتى يتحقق النجاح لهذه الأنشطة. ففي جنوب إفريقيا كانت إفادات الشهود التي تجمعها اللجنة سرية كلها، الأمر الذي حال دون قيام المنظمات غير الحكومية بتقييم كامل لإجراءات اللجنة أو الاتصال بالضحايا بغرض التقييم والمتابعة. وهذا الموقف المحبط يسهل تحاشيه أصلا لو كانت هناك فقرة قانونية خاصة طلب الإذن اللازم لإجراء بحوث المتابعة.

ويمكن أن تعتمد استراتيجيات دعم الضحايا وتمكينهم على ما يلي:

- مواصلة الكشف عن الحقائق
- تحريك الدعاوى القضائية
- تقديم التعويض والإنصاف
- تقديم الدعم النفسي-الاجتماعي
- التأبين

3. تقييم التأثير

ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تقيم إجراءات اللجنة ومدى تأثيرها، بما في ذلك مدى التزامها باختصاصاتها وما كشفت عنه (أو ما لم تكشف عنه)، والصدى الذي أحدثته في نفوس الضحايا والمجتمع عموما. وقد تهتم الأطراف الفاعلة الدولية، ومنها الجهات المانحة، اهتماما كبيرا بقياس قدرة اللجنة على الإسهام في تحقيق أهداف معينة، مثل التحول الديمقراطي والتصدي للإفلات من العقوبة وتعزيز السلام أو الاستقرار وتقوية المؤسسات.

وتعتبر هذه فرصة سانحة لبحث آراء المنظمات غير الحكومية وانتقاداتها. فمثلا إذا شكّت المنظمات غير الحكومية في أن اللجنة لم تتعامل مع التعقيدات المحلية (أو الأطراف الفاعلة المحلية أو صناع القرار على المستوى المحلي) في سياق إجراء التحقيقات، فمن المستحسن إجراء عدة تقييمات لتأثير اللجنة في هذه المجتمعات المحلية. وبالمثل قد يرى البعض أن اللجنة تبنت شكلا غير ملائم في إجراء تحقيقاتها، مثل التركيز على مجموعة محدودة جدا من الانتهاكات التي لا تمثل نمط الصراع بصورة كاملة، أو مجموعة محدودة لا تكشف بدقة عن أسباب الانتهاكات وطبيعتها، وهنا تعتبر المنظمات غير الحكومية مهيأة لإجراء تقييم لتأثير جهود اللجنة، انطلاقا من مستوى القاعدة الشعبية العريضة نحو المستويات العليا.

وقد تشعر المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال قضايا حقوق الإنسان أو حل الصراعات أن لجنة تقصي الحقائق كان لها تأثير محدود، وقد تشعر بالاستياء من الاهتمام الذي تحظى به اللجنة إذا لم يلحظ أحد دور المنظمات نفسها. ولكن عند توجيه النقد في مرحلة ما بعد اللجنة، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تسعى للحفاظ على الحوار البناء مع أعضاء اللجنة السابقة، وأن تراعي القيود المتعلقة بالوقت والموارد والقيود السياسية التي كانوا يعملون في إطارها. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تقييم مثمر وواع بجهود اللجنة، حيث نرى في كثير من البلدان أن أعضاء اللجان السابقة ما زالوا مشاركين في الحوار حول عملية الكشف عن الحقائق.

4. تقييم دور المنظمات غير الحكومية

ينبغي على مجتمع المنظمات غير الحكومية أن يقيم تقييما نقديا وصادقا دوره في التعامل مع جهود اللجنة. والمعروف أن المجتمع المدني عادة هو الذي يقود الحوار وخطوات التفكيك بعد انتهاء أعمال اللجنة، وقد يميل البعض إلى التركيز على النقد دون مناقشة دور المجتمع المدني، أو حتى إبراز إنجازات المنظمات غير الحكومية. ويلاحظ أن المنظمات غير الحكومية ربما تكون قد فشلت في حشد جهودها على نحو فعال لدعم المبادئ والاهتمامات التي تعبر عنها اللجنة، وقد تختار أدوارا في إطار المشاركة ترفع من مكانتها على المستوى الوطني أو الدولي (بدلا من العمل انطلاقا من دوافع متجردة من المصلحة الشخصية).

وتيسيرا لعملية التقييم بعد انتهاء أعمال اللجنة، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تدرس كيفية توثيق جهودها (أو أن تكلف جهة أخرى بهذا التوثيق). وقد يحول ذلك دون استمرار الفجوة المعلوماتية التي تتأكد حاليا، حيث نجد أن بعض اللجان، وخصوصا في جنوب إفريقيا، تعرضت لقدر هائل من النقد، بينما لم يحظ البعض الآخر منها بأي اهتمام يذكر.

ب. التطلع إلى المستقبل

1. تحقيق التناغم بين الأهداف الجديدة

تنشأ لجان تقصي الحقائق عادة في لحظة انتقالية تؤثر على العديد من قطاعات المجتمع. فمثلا، قد تجد المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان نفسها في مواجهة مجموعة جديدة من التحديات نتيجة لهذا الانتقال، وقد تعاني من صعوبات في التأقلم مع السياقات الجديدة. ولعل أبرز مثال على ذلك هو حركة حقوق الإنسان في معظم أجزاء الطرف الجنوبي لأمريكا اللاتينية، الذي شهد تحولات ديمقراطية عدة أدت إلى تغير مفاجئ من وضع *المعارضة* (التي اعتادت فيها الحركة شجب النظام العسكري) إلى وضع *المشاركة* البناءة مع الأطراف الفاعلة التابعة للدولة في ظل نظام حكم انتخابي (يقتضي إعادة رسم استراتيجيات التفاعل التي تتبعها حركة حقوق الإنسان).

وقد تسلط النتائج التي تخلص إليها اللجنة الضوء على الجوانب الأساسية للمطالب الاجتماعية التي سبق أن تجاهلتها المنظمات غير الحكومية. وقد يكون تخليد ذكرى الضحايا والاعتراف بهم قد تحقق من خلال استخراج الجثث ودفنها وتأبينها، لكن مساعدة الناجين من الضحايا أيضا يظل أمرا ضروريا. ومن المجالات التي تكشفت في هذا الصدد من خلال أعمال اللجان السابقة ضرورة التعويض عن ضياع فرص التعليم، الأمر الذي يتطلب التزاما حكوميا حتى يمكن تنفيذه على نحو شامل، لكن المنظمات غير الحكومية يمكنها هنا أن تضع مخططات لرعاية هذه الجهود أو تقديم المعونات المالية لها بالتعاون مع الجامعات، أو حث الشركات على تقديم التسهيلات الخاصة بأجهزة الكمبيوتر وغير ذلك من الموارد. فنجد مثلا أن العاملين السابقين بلجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو شرعوا في إنشاء معهد لحقوق الإنسان والديمقراطية في الجامعة الكاثوليكية البابوية، وهذا المعهد يمكنه أن يساعد على ضمان استمرار الاستفادة من دروس عملية تقصي الحقائق بعدة طرق، ولا سيما رصد إجراءات التنفيذ والمتابعة الخاصة بتوصيات اللجنة. كما يمكن أيضا إقامة مشروعات صغيرة تتضمن ورشات عمل وندوات وبرامج توعية وبرامج بحثية باستخدام مواد الوسائط المتعددة في مجالات تركز على موضوعات معينة. ومن الواضح أن قدرة المنظمات غير الحكومية محدودة فيما يتعلق بتوصيل الخدمات عندما تكون الاحتياجات ضخمة، لذلك يجب عليها أن تقدر قدراتها تقديرا واقعيا وأن تعمل على استثمار نقاط القوة لديها.

2. الانتقال إلى الإصلاحات المؤسسية

كثيرا ما تطرح التقارير النهائية مقترحات محددة لإصلاح المؤسسات التي كان لها يد في الانتهاكات، مثل الشرطة أو الأجهزة الأمنية، وهذا ما يشير إلى تحول هام في اتجاه ونشاط المنظمات غير الحكومية التي ترغب في تجديد نفسها. ولعل عزل منتهكي حقوق الإنسان من المناصب العامة أو تجريدهم من الأهلية لشغلها يعتبر من أهم النتائج التي يمكن أن تتمخض عن جهود لجنة تقصي الحقائق، لأن إصلاح المؤسسات التي ارتكبت الفظائع أو سمحت بارتكابها يمكن أن يسهم في منع حدوثها من جديد. وفي أعقاب انتهاء أعمال اللجنة مباشرة، كثيرا ما تأتي تلك اللحظة الحرجة، ألا وهي لحظة المشاركة العامة والالتزام السياسي بالشروع في التغيير الإيجابي.

3. تطوير مجالات للأنشطة المستقبلية

ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تستفيد من جهود لجنة تقصي الحقائق ونتائجها في تحديد مواطن أنشطتها المستقبلية، والاستفادة من المزايا ونقاط القوة التي تتميز بها كل منظمة، وتطبيق الجوانب ذات الصلة من أعمال اللجنة على المجال الذي تريد المنظمة أن تعمل فيه (أو أن تواصل العمل فيه). وهذا ما يمكن أن يساعد على تحديد هويتها كمنظمات، ويشكل الأساس اللازم لوضع المقترحات التمويلية. وقد ترغب المنظمات غير الحكومية أن تجد لها موطئ قدم في مجالات معينة مثل تمكين الضحايا، ورصد حقوق الإنسان والدعوة لها، والتحول المؤسسي، والحصول على المعلومات، وتحريك الدعوى القضائية (أو مجال "العدالة الاجتماعية" على اتساعه)، وحل الصراع والتحول، وإعادة تأهيل مرتكبي الانتهاكات، وتخليد ذكرى الضحايا والتوعية.

4. رصد تنفيذ التوصيات

بصرف النظر عن مستوى الالتزام السياسي الموجود في أثناء عمل لجنة تقصي الحقائق، فمن الملاحظ أنه بعد صدور التقرير النهائي وتراجع الزخم الاجتماعي مباشرة، يظهر الخطر المتمثل في احتمال نسيان التوصيات أو ابتلاعها في خضم المشاكل الاجتماعية الأخرى. ومهما كان الدور الذي تبنته المنظمات غير الحكومية قبل عمل اللجنة وفي أثنائه، فعليها بعد انتهاء اللجنة من العمل أن تقوم بدور الرقيب الذي يرصد عملية التنفيذ. ومن الواضح أن مسؤولية ضمان تنفيذ التوصيات تقع أساسا على عاتق الحكومة، لكن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تبذل الضغط لضمان الاعتراف بهذه المسؤولية. فإذا لم يكن القانون الذي أنشئت اللجنة بمقتضاه ينص على وجود جهاز رسمي مسؤول عن عملية الرصد، فيمكن للمنظمات غير الحكومية أن تدعو لإنشاء مثل هذا الجهاز في مرحلة لاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الحكومة عليها مسؤولية واضحة في هذا الصدد، فكثيرا ما تظل المنظمات غير الحكومية قائمة بعد تغير الحكومات، ومن ثم ينبغي عليها الضغط على الإدارة الجديدة عند توليها السلطة.

وقد تجد المنظمات غير الحكومية حليفا مفيدا لها في مجموعة العاملين باللجنة وأعضائها بعد انتهاء تحقيقاتها. ففي سيراليون، مثلا، اقتُرح الإبقاء على مجموعة صغيرة تابعة للجنة بحيث تعمل مع المنظمات غير الحكومية بعد انتهاء دور اللجنة للمساعدة على ضمان التنفيذ. وفي تيمور الشرقية، أدركت لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة أهمية دور المتابعة الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية منذ بداية أعمالها، فنظمت الاجتماعات وورشات العمل والندوات لضمان مواصلة المشاركة مع المجتمع المدني.

رابعاً: خاتمة

لا ينبغي النظر إلى لجان تقصي الحقائق أبدا على أنها حل ناجع لكل الأدواء التي يعاني منها المجتمع؛ فهي لا تعدو أن تكون أداة في متناول القائمين على التحول الديمقراطي ودعاة حقوق الإنسان، يمكنهم استخدامها للتصدي لإفلات المسؤولين عن الكذب والمواربة من المحاسبة والعقاب. كما أن لجان تقصي الحقائق في أفضل صورها يجب أن تقترن باستخدام آليات أخرى مكملة لها، مثل مواجهة المؤسسات المسؤولة عن الانتهاكات وإصلاحها، والعمل على إقامة العدل من خلال النظام القضائي، ووضع برامج التعويض والإنصاف، وتكريم ذكرى الضحايا.

كما أنه لا توجد صيغة واحدة بعينها أو تصميم معين للجان تقصي الحقائق؛ بل إننا نجد، على العكس من ذلك، أن كل لجنة كانت فريدة من نوعها، ولذلك يجب على لجان تقصي الحقائق في المستقبل أن تتجه إلى الابتكار وأن تربط نفسها بالسياقات المحلية والتاريخية والثقافية والسياسية.

ومن الدروس المستفادة في هذا الصدد على مدى العقود الأخيرة، مع ظهور لجان تقصي الحقائق كأداة لمواجهة تركة الماضي، أن اللجان بحاجة إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وتبين هذه الورقة أهمية هذه العلاقات، وتستكشف بعض الدقائق والجزئيات التفصيلية الخاصة بنشأة هذه العلاقات في السياقات المختلفة. فإذا ثبت أن هذه المبادئ التوجيهية مفيدة للمنظمات غير الحكومية وغيرها في إنشاء لجان تقصي الحقائق في المستقبل، فمعنى هذا أن هذه الورقة قد نجحت في تحقيق هدفها.

ملحق

نبذة موجزة عن المشاركين في المؤتمر

بول جيمس ألن

حاليا زميل "بمبادرة العدالة في المجتمع المفتوح"، ويعد رسالة ماجستير في إطار برنامج حقوق الإنسان في جامعة وسط أوروبا في بودابست. ناشط دؤوب في مجال حقوق الإنسان في سيراليون منذ عام 1996. عمل منذ وقت قريب باحثا "بلجنة الحقيقة والمصالحة" في سيراليون. وعمل من فبراير/شباط 2000 إلى فبراير/شباط 2003 مسؤولا عن البحوث والإعلام في المنتدى الوطني لحقوق الإنسان في سيراليون. وخلال هذه الفترة، تولى مهام الأمين التنفيذي عدة مرات. قام بإعداد وتنفيذ مجموعة من المشروعات لاستثارة النقاش في المجتمع المدني حول العلاقة بين المحكمة الخاصة بسيراليون و"لجنة الحقيقة والمصالحة"، والإعلام والتوعية العامة حول "لجنة الحقيقة والمصالحة" في سيراليون، وحماية الأطفال ودورهم في اللجنة، ورصد آليات العدالة الانتقالية في سيراليون، والحصول على التوصيات من المجتمع المدني لوضع التقرير النهائي. شارك في جهود موسعة مع المنظمات الدولية التي تتناول قضايا العدالة الانتقالية، وعمل مستشارا في عدد من المشروعات، منها "تركة المحكمة الخاصة"، وشارك في تأليف مرشد لغير المتخصصين عن "لجنة الحقيقة والمصالحة" والمحكمة الخاصة في سيراليون.

لويس بيكفورد

مدير "وحدة التحالفات وتطوير القدرات" بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية. عمل بصفة استشارية مع عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ودعاة حقوق الإنسان والحركات الديمقراطية فيما يتعلق باستراتيجيات مواجهة تركة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي في أكثر من 12 بلداً، منها بورما والمكسيك ونيجيريا. سبق له العمل مديرا مشاركا لبرنامج الدراسات العالمية ومحاضرا في الدراسات الدولية بجامعة ويسكونسن في ماديسون، حيث تولى تنسيق مشروع "تركة الاستبداد"، وحاضر في العديد من الندوات حول حقوق الإنسان. عمل قبل ذلك مستشاراً غير دائم في برنامج حقوق الإنسان بمكتب مؤسسة فورد في سانتياغو، كما عمل باحثا زائرا بكلية العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية في شيلي. حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ماكغيل، وعلى ماجستير من كلية "نيو سكول"، إلى جانب دراسات عليا أخرى في جامعة أوسلو في النرويج. يعمل حاليا أستاذا مشاركا للدراسات العليا بقسم العلوم السياسية في كلية بروكلين بجامعة نيويورك.

خوزيه كايتانو

ولد خوزيه كايتانو غوتيريز في بيتولاري في منطقة الجبال الشرقية في تيمور الشرقية. عمل من 1998 إلى 1999 عضوا بمجلس التضامن الطلابي للمقاومة بتيمور الشرقية. وهو عضو مؤسس بمنظمة غير حكومية تعرف "بمؤسسة الصحة" في تيمور الشرقية، حيث شغل منصب الأمين العام للمؤسسة فيما بين 1999 و2002. كما عمل مساعدا لشبكة الصحة الدولية لمدة ثلاثة أشهر في عام 2001، وعضو مجلس إدارة المنتدى الوطني للمنظمات غير الحكومية بتيمور الشرقية في الفترة 2001-2002. في عام 2001 انضم للمكتب المؤقت الصغير الذي أنشئ للتحضير للجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة. وعندما تكونت اللجنة بصورة رسمية في فبراير/شباط 2002، عمل منسقا لشؤون الاتصال بالمجتمعات المحلية، والاتصال الإعلامي والإعلام الجماهيري (المعروفة الآن بقسم دعم البرامج) وعضوا بفريق كبار المديرين باللجنة.

خافير كيورليزا

له خبرة تزيد عن عشر سنوات في العمل في مجال حقوق الإنسان على المستويات الدولية العليا. عمل مع "لجنة الحقيقة والمصالحة" في بيرو منذ بدايتها حتى أصبح أمينا تنفيذيا لها. كما عمل محققا في مجال

حقوق الإنسان وأمينا عاما بهيئة الحقوقيين في منطقة الأنديز. وعمل في وزارة العدل في بيرو رئيسا لديوان مجلس الوزارة. مثل بيرو في محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، حيث عمل محامياً في قضايا خاصة ورئيسا للجنة العفو الرئاسية. قام بتدريس القانون الدولي والقانون الدستوري وحقوق الإنسان في الجامعة الكاثوليكية في بيرو. كما عمل مستشاراً لدى العديد من المنظمات، مثل المنظمة الكاثوليكية لخدمات الإغاثة، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. له العديد من الكتابات المنشورة عن حقوق الإنسان والديمقراطية في بيرو. حاصل على درجة الليسانس في الحقوق من الجامعة الكاثوليكية في بيرو، وماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي من جامعة واريك بالمملكة المتحدة. ويعمل حاليا مديرا لمعهد الديمقراطية وحقوق الإنسان المنشأ حديثا في الجامعة الكاثوليكية.

إريك داركو

مسؤول التوثيق بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وهو محام وأمين مكتبات، عمل مستشاراً ببرنامج كرولي لقانون حقوق الإنسان الدولي بجامعة فوردام. كما عمل أمينا تنظيميا لفرع "حركة الحرية والعدالة" بجامعة غانا، وهي من جماعات الضغط التي تدعو إلى عودة الحكم الديمقراطي في غانا. كما شغل منصب المسؤول عن قسم المراجع بمكتبة نيويورك العامة، والأمين المسؤول عن فهرسة المؤلفات (الببليوغرافيا) بكلية ماونت سان فينسنت. يزاول المحاماة في نيويورك وغانا ويعمل حاليا بلجنة حقوق الإنسان الدولية بنقابة المحامين بمدينة نيويورك. حاصل على درجات علمية من جامعة غانا في لاغون، وكلية الحقوق في غانا، وجامعة لونغ أيلاند، وكلية الحقوق بجامعة فوردام.

سام غريغوري

منتج أفلام فيديو، ومدرب متخصص في الدعوة لحقوق الإنسان، وناشط في مجال حقوق الإنسان، ويعمل حاليا مدير البرامج في منظمة "ويتنس" (www.witness.org). على مدى السنوات العشر الماضية، عمل مع أكثر من 150 منظمة من منظمات حقوق الإنسان المحلية في شتى أنحاء العالم، في مجال التدريب والمساعدة على كيفية استخدام أفلام الفيديو وقوة الصورة والشهادة البصرية في تسجيل الانتهاكات والدعوة إلى التغيير. انضم إلى منظمة "ويتنيس" بعد حصوله على شهادة الماجستير في السياسة العامة بعد دراسته في كلية جون ف. كنيدي للإدارة في هارفارد، حيث ركز على التنمية الدولية والإعلام. عمل باحثا/منتجا تليفزيونيا في الولايات المتحدة، كما عمل مع عدد من منظمات التنمية في نيبال وفيتنام. يتعاون مع شركاء منظمة "ويتنيس" في الفلبين وغواتيمالا والأرجنتين وبورما والولايات المتحدة، وشارك في دعم الدعوة لحقوق الإنسان وحملات الاتصال بالقطاعات النائية التي تعتمد على استخدام أفلام الفيديو، ومنها "وراء البطاقات: العاملون في صناعة الملابس في جزر سايبان الأمريكية"، و"دور السلاح في شوغرلاند"، و"على خطى أنتيجون: الأنثروبولوجيا الطبية الشرعية وحقوق الإنسان"، و"لا مفر: النازحون الداخليون في بورما".

بريسيلا هينر

مؤسسة مشاركة للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومديرة وحدة التحليل والاتصال بقطاعات المجتمع. لها العديد من الكتابات حول موضوع تقصي الحقائق بصورة رسمية في مراحل الانتقال السياسي. صدر لها كتاب "حقائق لا تحتمل الوصف" عن دار روتليدج للنشر (2001)، الذي تتناول بالبحث فيه جهود أكثر من 20 لجنة لتقصي الحقائق في شتى أنحاء العالم. عملت بصفة استشارية مع مؤسسة فورد، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات. سبق لها العمل مديرة للبرامج المختصة بحقوق الإنسان الدولية والأمن العالمي بمؤسسة جويس ميرز-غيلمور. حاصلة على درجات علمية من كلية إيرلهام وكلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا.

جنيفر وانجيكو ميانو

محامية مزاولة، وعضو نقابة المحامين في كينيا منذ يونيو/حزيران 1992. تعمل حالياً منسقة/نائبة المدير التنفيذي "للجنة حقوق الإنسان" بكينيا، وهي منظمة غير حكومية متخصصة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كينيا. في إطار عملها ضمن طاقم كبار المسؤولين في برنامج الدعوة لقضايا حقوق الإنسان باللجنة، قامت بوضع التصور الأساسي لحملة مناهضة الإفلات من العقاب، التي تتناول العديد من مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان في كينيا والتي لم يحاسب المسؤولون عنها. في عام 2003 ترأست مجموعة الباحثين في إطار الفريق الخاص الذي كونه وزير العدل والشؤون الدستورية لتقديم المشورة بشأن إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا. حاصلة على ماجستير في قانون حقوق الإنسان الدولي من جامعة نوتردام.

كريستن ماكوناتشي

تعمل بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية في عدد من المشروعات البحثية والاستشارية، وهي واحدة من المؤلفين الأساسيين الذي أعدوا البرنامج التدريبي الخاص بالمركز. حاصلة على ليسانس حقوق من جامعة جلاسجو في اسكتلندا، وماجستير في الحقوق في موضوع العدالة الجنائية الدولية والصراع المسلح من جامعة نوتينغهام بإنجلترا. وتدرس حاليا للانضمام إلى نقابة المحامين في نيويورك.

م. كيلي ماديل

مسؤولة مشاركة في وحدة البرامج القُطرية بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية. تخرجت في كلية نورث بارك في شيكاغو بليسانس اجتماع في عام 1996. حصلت على منحة رئاسية للدراسة بجامعة فوردام، حيث نالت درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي والتنمية مع التركيز على دراسات التنمية. في أثناء دراستها العليا التحقت كمتدربة بقسم إفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش، وساهمت في تأليف التقرير العالمي للمنظمة عام 2000.

فرانكلين أودورو

مسؤول البرامج والبحوث بمركز التنمية الديمقراطية في غانا، حيث يتولى تنسيق مشروع العدالة الانتقالية. كما يعمل منسقا لبرامج مركز التنمية الديمقراطية في غانا/برنامج دعم ائتلاف المجتمع المدني المعنى بالمصالحة الوطنية. وجدير بالذكر أن مركز التنمية الديمقراطية في غانا هو مركز غير حكومي للبحوث والدراسات السياسية مقره مدينة أكرا في غانا. درس في جامعة غانا وحصل منها على ماجستير في العلوم السياسية. كما شارك في برنامج زمالة العدالة الانتقالية الذي يدار تحت رعاية معهد العدالة والمصالحة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

صمويل أوبوكو-أجياكوا

يعمل بلجنة المصالحة الوطنية في غانا مساعدا خاصا لأحد أعضائها. في عام 2000 تخرج في جامعة غانا حيث حصل على ليسانس الحقوق. ثم التحق بكلية الحقوق في غانا لدراسة القانون المهني وانضم إلى نقابة المحامين في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2002. مكلف حاليا ببحث انتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها أو ارتكبها أعضاء مهنتي المحاماة أو القضاء. مهتم بحقوق الإنسان والعلاقات الدولية وحل الصراعات.

جورج ساربونغ

المدير التنفيذي لشبكة الشبيبة لحقوق الإنسان والديمقراطية، وهي شبكة من سبع منظمات مهتمة بالشباب و22 خلية للتوعية بحقوق الإنسان في المجتمعات المحلية، وتُعنى هذه الشبكة بتعميق مشاركة الشباب وفقراء الريف في دعم الديمقراطية في غانا. حصل على ماجستير في الفلسفة من جامعة غانا، ويدرس حاليا بكلية الحقوق في غانا للالتحاق بنقابة المحامين. عمل أمينا عاما للاتحاد الوطني للطلبة في غانا، قبل أن يتولى تنسيق أنشطة البحث والنشر بالمؤسسة الإعلامية لغرب إفريقيا. تولى تحرير مجلة "زونغو-

غيوا"، التي تصدرها المؤسسة، وهي مجلة متخصصة في حقوق الإنسان والحقوق الإعلامية. له خبرة واسعة في الصحافة والإذاعة، وهو حاليا مراسل غانا لمجلة "وورلد برس ريفيو" التي يقع مقرها في نيويورك. يدرِّس الإعلام والديمقراطية في معهد غانا للصحافة، ويمثل شبكة الشبيبة في ائتلاف المجتمع المدني المعني بالمصالحة الوطنية في غانا.

هيوغو فان دير ميرفي

مدير مشروع "بقسم الانتقال والمصالحة" بمركز دراسة العنف والمصالحة في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا. ويعمل بالمركز منذ ست سنوات في مجال البحوث والدعوة المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والمصالحة التي ظهرت في سياق التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، وخصوصا جهود "لجنة الحقيقة والمصالحة". شارك في تأليف "حل الصراع على مستوى النظرية والتطبيق" (مطبعة جامعة مانشستر، 1993)، وكتب العديد من الأبحاث والمقالات عن العدالة في المجتمعات المحلية، والوساطة الأسرية، و"العدالة الشفائية" (التي تُعنى باندمال جراح الضحايا وإصلاح الضرر الذي وقع عليهم)، و"لجنة الحقيقة والمصالحة". حصل على دكتوراه في تحليل الصراعات وحلها من جامعة جورج ميسون عام 1999، وعمل في مجال حل الصراعات بالولايات المتحدة وجنوب إفريقيا على مدى 15 عاما، شغل خلالها منصب منسق البحوث بصندوق حل الصراعات في المجتمعات المحلية (جوهانسبرغ).

سوليداد فيلاجرا دي بيدرمان

أستاذة القانون الدولي وحقوق الإنسان الدولية بالجامعة الكاثوليكية والجامعة الوطنية في أسونسيون وجامعة أندينا في بوليفيا. تعمل حاليا خبيرة مستقلة بمجموعة العمل المعنية بالاعتقال التعسفي التابعة للأمم المتحدة. كما تتولى تنسيق الفصل الخاص بباراغواي في برنامج الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، وتعمل على إنشاء أول لجنة لتقصي الحقائق في باراغواي. قامت بتدريس حقوق الإنسان في المعهد الدولي لحقوق الإنسان في كوستاريكا، وفي منظمة الصليب الأحمر الدولية للمحامين والعسكريين والقضاة. وهي أول ممثلة لباراغواي في مركز المنح التدريبية في مجال العدالة والقانون الدولي، ومن هذا المنطلق كانت أول من أحال قضايا من باراغواي إلى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان. عملت بعد ذلك أول مدير لحقوق الإنسان بوزارة الخارجية في باراغواي. وشاركت في تأسيس ائتلاف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في باراغواي، ومجموعة المؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. حاصلة على ماجستير في الحقوق من جامعة هارفارد عام 1992. متزوجة ولها أربعة من الأبناء.

ألفونسو ويلاند

محامي من بيرو، درس الاجتماع واللاهوت وحقوق الإنسان. شارك في تأسيس منظمة "السلام والأمل"، وهي منظمة معنية بحقوق الإنسان تعمل بنشاط كبير لمد يد العون لضحايا الظلم والقمع، وتقديم الدعم الهام لضحايا العنف السياسي، والمشاركة في حل الصراعات والدعوة إلى حقوق الإنسان، كما قامت بدور في عملية تقصي الحقائق والعدالة في بيرو.